يونس بن حبيب وآراؤه النحوية
فـــي ضـــوء
كتاب التصريح بمضمون التوضيح

إعداد الدكتور
محمد مصطفى المرسي الطيب
أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة

E MAIL: mohammedaltaib.32@azhar.edu.eg

الملخص :

يونس بن حبيب وآراؤه النحوية في ضوء كتاب التصريح بمضمون التوضيح

إعداد الدكتور / محمد مصطفى المرسي الطيب

- يُعَدُّ الإمام يونس بن حبيب أحد الأعلام الذين أسسوا المذهب البصري، وتركوا بصمة واضحة في مسائل النحو واللغة.
- امتد تأثير يونس بن حبيب في المدرسة البصرية، وتعدى تأثيره إلى المدرسة الكوفية، حيث تتلمذ على يديه بعض أعلامها، بل رؤوس أعلامها كالكسائي والفراء.
- يونس بن حبيب أحد العلماء الأفذاذ المحايدين الذين يدورون مع الحقِّ حيث كان، ولم يكن من المتعصبين للمدرسة البصرية ؛ لذا جاءت آراؤه موافقة في كثير من الأحيان لآراء أصحاب المدرسة الكوفية، حتى اعتبره بعضهم المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية، وبعض آخر عَدَّه مؤسس المدرسة البغدادية.
- اعتمد يونس بن حبيب كثيرًا على السماع، وكان يضعه في الصدارة، لكنه مع ذلك لم يُغفل القياس، فكانت له أقيسة متعددة، وكان يقيس على الشاهد الواحد.

الكلمات المفتاحية : الآراء النحوية - الضوء - التصريح - المضمون – التوضيح.

E MAIL: mohammedaltaib.32@azhar.edu.eg

Summary :

Younis bin Habib and his grammatical views in the light
A statement of the content of the statement
Dr. Mohamed Mostafa El Morsy El Tayeb

- Imam Yunus bin Habib is one of the flags who founded the doctrine of the visual, and left a clear imprint in matters of grammar and language.
- The influence of Younis bin Habib in the visual school, and his influence beyond the school of Kufic, where the disciples on his hands some of the flags, but the heads of flags such as Ksaie and fur.
- Younis bin Habib, one of the most profoundly neutral scholars who revolve with the truth where he was, and was not a fanatic of the visual school;
- Yunus ibn Habib relied a lot on hearing, and put him in the forefront, but nevertheless did not overlook the measurement, it had multiple measures, and was measuring on the witness.

Keywords: grammatical opinions - light - statement - content - clarification.

E MAIL: mohammedaltaib.32@azhar.edu.eg

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله المنعوتِ بجميل الصفات، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات، المبعوث بالهدى ودين الحقِّ ليظهره على الدين كُلِّه، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين، حتى رفع الله بهم مناره، وأعلى كلمته، وجعله دينه المرضي وصراته المستقيم، وبعد،

فإنه لا بقاء لأمةٍ ولا ازدهار إلَّا بأخذها بسنن السابقين، والاطّلاع على ما خلَّفوه من تراثٍ ثقافي والبناءِ عليه... وقد كتب الأقدمون في كل علوم اللغة وأبدعوا، وارتفع صرح اللغة على أيديهم، وترك هؤلاء العلماء الأجلاء تراثًا ضخمًا يحتاج إلى مواصلة البحث والدرس حتى تُصَان اللغة وتزدهر.

ومن هؤلاء العلماء يونس بن حبيب الضبيِّ، هذا العالم الجليل صاحب الآراء السديدة، التي أفاد منها العالمون والمتعلمون، وقد تعددت آراؤه وأثَّرت فيمن جاء بعده سواء من المدرسة البصرية أم من المدرسة الكوفية، فأردت أن أُقيم بحثًا حول آراء هذه الشخصيَّة العظيمة، وقد اخترت له عنوانًا هو :

« يونس بن حبيب وآراؤه النحوية في ضوء كتاب التصريح بمضمون التوضيح» ذلك لأنَّ كتاب التصريح من الموسوعات العلمية العظيمة ؛ حيث اهتم فيه صاحبه بذكر آراء السابقين من جميع المدارس وعلى رأس هؤلاء الإمام يونس بن حبيب.

وقد وقع هذا البحث في مقدمة وتمهيدٍ وفصلين وخاتمة،

أما المقدمة – وهي ما نحن بصدده الآن – فقد ذكرتُ فيها دوافعي لهذا البحث وخطتي فيه والمنهج الذي سرتُ عليه.

أما التمهيد فقد خصصته للتعريف بالشيخ خالد الأزهري وكتابه التصريح، حيث إنه النافذة التي أخذت منها مادة هذا البحث.

ثم كان الفصل الأول وتحدثت فيه عن الإمام يونس بن حبيب من حيث اسمه ونسبه، وحياته ونشأته وشيوخه وتلاميذه.. الخ.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لدراسة آراء يونس بن حبيب، وقد اشتمل على خمسة عشر مبحثًا مرتبة حسب ورودها في كتاب التصريح.

وأما عن المنهج الذي اتبعته فهو المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمت بوضع عنوان للمبحث، ثم تمهيد يوضح مضمون المبحث ويوطئ لرأي الإمام يونس بن حبيب، ثم ذكر رأي الإمام، ثم التعقيب عليه وذكر مَنْ وافقه ومن خالفه في الرأي، ثم ناقشت ذلك الرأي ورجَّحتُ ما رأيته راجحًا من وجهة نظري.

ثم كانت الخاتمة وأودعتها أهم النتائج والتوصيات التي أسفر عنها البحث وأردفت ذلك بعمل مجموعة من الفهارس الكاشفة، ليتم النفع وتكمل الفائدة.

وبعد، فهذا جهدي المتواضع أضعه بين يدي أساتذتي، فإن كنت قد أصبت، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت وما قصرتُ،

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

دكتور
محمد مصطفى المرسي الطيب
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بالمنصورة

(تمهيد في التعريف بالشيخ خالد الأزهري وكتابه التصريح)

أولاً : التعريف بالشيخ خالد :

اسمه ونسبه وكنيته : هو : خالد[١] بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد أحمد الجرجيّ (الجرجاوي) النحوي الوقَّاد، وكنيته أبو الوليد.

مولده : ولد الشيخ خالد الأزهري سنة **٨٣٨**هـ، الموافق **١٤٣٤**هـ بجرجا بصعيد مصر [٢].

نشأته : نشأ الشيخ خالد وتربَّى في بلده جرجا، ولمَّا نما وترعرع واتسعت مداركه ارتحل مع أبويه إلى القاهرة، فحفظ القرآن ودرس كتاب العمدة ومختصر أبي شجاع، ثم التحق بالأزهر ليعمل وقَّادًا فَعُرِف بذلك، وكان هذا سببًا في اشتغاله بالعلم، فلقد رُوِي أنَّه ذات يوم وبينما هو منكبٌّ على عمله سقطت فتيلة منه على كراسة أحد الطلبة، فشتمه وعَيَّره بالجهل، فترك الوقادة واشتغل بالعلم وأكب عليه فبرع فيه وبَزَّ أقرانه [٣]، ولم يكن تحوُّله للعلم أمرًا متوقعًا، حيث اشتغل به على كبرٍ، ويُقال إنه اشتغل بالعلم وعمره ست وثلاثون سنة على إثْر هذا الموقف.

صفاته وثناء العلماء عليه : قال عنه ابن العماد الحنبلي : « وكثُر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها »[٤].

وقال عنه صاحب روضات الجنات : « الحبر الأديب وقدوة أصحاب التقريب

---

(١) تنظر ترجمته في : شذرات الذهب لابن العماد ٢٦/٨ ، وهدية العارفين للبغدادي ٣٤٣/١ ، وبدائع الزهور لابن إياس ٢/ ٣٦١ ، وروضات الجنات للموسوي صـ ٣٦٨ ، والضوء اللامع للسخاوي ٣/ ١٧١ ، والكواكب السائرة ١/ ١٨٨ ، والأعلام للزركلي ٢/ ٢٩٧ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٣/ ١٧١ .

(٣) انظر الضوء اللامع ٣/ ١٧١ ، ومجلة مجمع اللغة العربية ، جـ ٢٢ / ١٨ .

(٤) شذرات الذهب ٢٦/٨ .

وصاحب كتاب التركيب، من أعاظم أدباء المتأخرين[١] ».

وقال عنه السخاوي : « برع في العربية، وشارك في غيرها، فقرأ المنهاج في العبادات على علماء الأزهر، وذلك بعد أن حفظ القرآن الكريم »[٢].

شيوخه : تلقى الشيخ خالد الأزهري تعليمه في القاهرة على أيدي علماء أفذاذ من أعلام عصره، ومن هؤلاء :

١- **عبد الدائم الأزهري**[٣]، وهو عبد الدائم بن علي زين الدين أبو محمد القاهري الأزهري الشافعي، من علماء القراءات، من مؤلفاته شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، توفى سنة **٨٧٠**هـ.

٢- **يحيى المناوي**[٤] : وهو يحيى بن محمد بن أحمد بن مخلوف بن عبد السلام الحدادي المناوي المصري الشافعي، تولّى تدريس المذهب الشافعي، توفى سنة **٨٧١**هـ.

٣- **الشُّمُنِّي**[٥] : وهو أحمد بن محمد بن حسن بن خلف الله التميمي، من أصل فلسطيني، لُقب بتقي الدين الشُّمُنِّي، له حاشية على مغني اللبيب، توفى سنة **٨٧٢**هـ.

٤- **السخاوي**[٦] : وهو محمد بن عبد الرحمن الإمام العالم شمس الدين أبو الخير الشافعي، أصله من سخا إحدى قرى مصر، من مؤلفاته : الضوء اللامع في أخبار أهل القرن التاسع، توفى سنة **٩٠٢**هـ.

---

(١) روضات الجنات ٣/ ٢٧٨ .
(٢) الضوء اللامع ٣/ ١٧٢ .
(٣) ترجمته في الضوء اللامع ٤/ ٤٢ ، وهدية العارفين ٢/ ٥١ .
(٤) ترجمته في حسن المحاضرة ١/ ٤٧٨ ، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢٢٧ .
(٥) ترجمته في شذرات الذهب ٣١٣/٧ ، والبدر الطالع للشوكاني ١/ ١١٩ .
(٦) ترجمته في الضوء اللامع ٨/ ٢٠ ، والأعلام للزركلي ٦/ ١٩٤ .

تلاميذه : تلمذ للشيخ خالد الأزهري عدد من العلماء، منهم :

١- **شهاب الدين القسطلاني**(١)، وهو : أحمد بن محمد الصفِّي أبو العباس، مصري شافعي اتَّصف بالزهد والعفة، من مؤلفاته : إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، توفى سنة **٩٢٣**هـ.

٢- **ابن هلال النحوي**(٢)، وهو : محمد بن علي الشيخ الفاضل شمس الدين الحلبي المعروف بابن هلال النحوي الشافعي، من مؤلفاته حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي، توفى سنة **٩٣٣**هـ.

٣- **الشهاب الحنفي**(٣)، وهو : أحمد بن يونس الشيخ الإمام شهاب الدين المصري الحنفي، من مؤلفاته : حاشية على شرح الزيلعي للكنز، توفى سنة **٩٤٧**هـ.

وفاتــه : اتفق جميع(٤) من أرَّخوا للشيخ خالد الأزهري على أن وفاته كانت في التاسع عشر من المحرم سنة خمس وتسعمائة من الهجرة سنة **٩٠٥**هـ – رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

ثانياً : كتاب التصريح بمضمون التوضيح

كتاب التصريح من أهم الكتب التي دارت حول أوضح المسالك لابن هشام، حيث مزجه الشيخ خالد بشرح ابن هشام فلا يكاد القارئ يفصل بين الشرحين، يقول الشيخ خالد في مقدمته : « ووشَّحتُه بعشرة أمور مهمة مشتملة على فوائد جَمَّة، أحدها : أنى مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد، لا يميز بينهما إلا صاحبُ بصر أو بصيرة، ومن فوائد ذلك حَلُّ تراكيبه العسيرة »(٥).

(١) ترجمته في البدر الطالع ١/ ١٠٢ ، والكواكب السائرة ١/ ١٢٧ .
(٢) ترجمته في هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ٦/ ٢٣٢ ، والأعلام ٦/ ٢٩ .
(٣) ترجمته في الكواكب السائرة ٢/ ١١٦ ، والأعلام ١/ ٢٧٦ .
(٤) انظر الضوء اللامع ٣/ ١٧٧ ، وشذرات الذهب ٨/ ٢٦ ، ومعجم المؤلفين ٤/ ٩٦ .
(٥) مقدمة التصريح ١/ ٥٠ .

مصادره : كان الشيخ خالد يعمل وقَّادًا في الجامع الأزهر، ومن خلال عمله في الجامع الأزهر وتفرغه للعلم فيه بعد ذلك أتيح له الاطلاع على كتب المتقدمين من النحاة والمتأخرين، وكذا كتب المفسّرين وغيرهم، وكان يصرح بأسماء هذه الكتب في شرحه، كأن يقول مثلاً : قاله ابن هشام في المغني، أو قاله ابن عصفور في المقرّب، أو قاله ابن مالك في شرح التسهيل... الخ.

ومن الكتب التي تُعَدُّ من مصارد الشيخ خالد في شرحه : كتاب الأصول لابن السراج(١)، والخصائص لابن جني(٢)، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (٣)، والتذييل والتكميل لأبي حيان (٤) وشرح ابن عقيل على الألفية (٥)، وشرح ابن الناظم(٦)، وشرح التسهيل لابن مالك(٧)، وشرح شواهد سيبويه للأعلم(٨). الخ

من المصادر الكثيرة التي أفاد منها الشيخ خالد في شرحه.

فهذا الكتاب يُعدُّ موسوعة علميَّة كبيرة جمعت آراء من سبقه من النحويين، قال عنه صاحب روضات الجنات : « هو كتاب كبير فيه من القواعد والفوائد الداخلة والخارجة ما لا يُحصي كثرة، ولا يُعرَّج على صفته إلَّا بالرجوع إليه (٩) ».

(١) انظر التصريح ١/ ٢٨٣ ، ٤٤٤ .
(٢) انظر التصريح ١/ ٤٧٩ .
(٣) انظر التصريح ١/ ٥٧٢ .
(٤) انظر التصريح ١/ ٤٣٧ .
(٥) انظر التصريح ١/ ٥١١ .
(٦) انظر التصريح ١/ ٣٥٦ ، ٣٦١ .
(٧) انظر التصريح ١/ ١٥٠ ، ٤٢٠ .
(٨) انظر التصريح ٢/ ٦٢٤ .
(٩) روضات الجنان ٣/ ٢٧٨ .

الفصل الأول

يونس بن حبيب – حياته وآثاره

اسمه ونسبه : هو يونس[1] بن حبيب النحويّ، مولى بني ضَبَّة ولذلك يُعرف بالضَّبِّي، وقيل مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة.

كنيته : كُنِّي يونس بن حبيب بأبي عبد الرحمن، وذهب قوم إلى أن كنيته أبو محمد، لكن المشهور أن كنيته أبو عبد الرحمن، وهذا ما عليه أكثر المؤرخين[2].

مولده : اختلف العلماء في السنة التي وُلِد فيها يونس بن حبيب، فمنهم من ذهب إلى أنَّه وُلد سنة تسعين من الهجرة النبوية، ومنهم من ذهب إلى أنَّه وُلد سنة ثمانين، وذكر صاحب الأعلام أنَّه وُلِد سنة أربع وتسعين، والراجح أنَّه وُلِد سنة ثمانين كما ذهب إليه ياقوت الحموي وابن خَلِّكان [3].

موطنه : ذهب أغلب من ترجموا ليونس بن حبيب إلى أنَّه كان من (جَبُّل) بجيم مفتوحة وياء مشددة مضمومة، وهي بلدة على دجلة بين بغداد وواسط[4]، وكان لا يحب أن يُنسب إليها، ورُوى أن رجلاً لقيه ذات يوم فقال له يا أبا عبد الرحمن ما تقول في (جَبُّل) أتنصرف أم لا ؟ فشتمه يونس بأقذع الألفاظ.

ولعلَّ سِرَّ كراهيته لهذه البلدة أنَّها تذكره بأصله، فقد كان من الموالي الذين لم يُقدِّرهم العرب، على الرغم من أنّهم ارْتَقَوْا بعلمهم، ولم يكن يؤنس بدعًا في

---

(١) تنظر ترجمته في وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٥٤٥ ، ومعجم البلدان لياقوت صـ١٠٣ ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٨/ ١٩٢ ، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ٥٣ ، والفهرست لابن النديم صـ ٦٣ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٣٦٥ ، والأعلام للزركلي ٩/ ٣٤٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال وفيات الأعيان ٣/ ٥٤٥ ، والفهرست صـ ٢١ ، وطبقات النحويين صـ٤٨ وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٥ .

(٣) انظر معجم البلدان صـ ١٠٣ ، وفيات الأعيان ٣/ ٥٤٦ .

(٤) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي صـ ٤٨ ، ووفيات الأعيان ٣/ ٥٤٧ .

ذلك، فكثير من العلماء الأجلاء كانوا من الموالي في فترة من الزمان، ثم امتزجوا بالعرب ودخلوا في الإسلام أفواجًا ونهلوا من مناهله العزبة [١].

نشأتــه : كما ذكر الرواة أنَّه كان من أهل جَبُّل، ثم ارْتَحل إلى البصرة منارة العلم وكعبة الفكر ومحطَّ أنظار العلماء والمفكِّرين.

أمَّا عن السنة التي ارتحل فيها وترك مسقط رأسه فلم تُسعفنا المراجع سوى أنَّه نشأ بالبصرة وتتلمذ على علمائها، وقد رجَّح أحد العلماء[٢] أنَّه ارتحل إلى البصرة قبل سنة **١١٧**هـ، تلك السنة التي توفِّي فيها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وذلك أن يونس التقى به وسأله عن السويق، وبَدَهِيّ أن السؤال لا يكون إلاَّ قبل الوفاة .

صفاته وثناء العلماء عليه : يونس بن حبيب أحد الأعلام الثقات، وقد توفرت فيه كثير من الصفات من أهمها الأمانة في النقل والحرص الشديد على التثبت في الآراء، وقد أثنى عليه كثير من العلماء :

قال عنه إبراهيم الحربي : « كان أهل العربية كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سُنَّة، أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب والأصمعي[٣].

وقال أبو الخطّاب : « مَثَلُ يونُس كمثل كُوز ضَيِّق الرأس لا يدخله شيء إلا بِعُسْرٍ، فإذا دخله لم يخرج منه شيء »[٤].

وقال أبو زيد : « ما رأيتُ أبْذَل لعلمٍ من يونس [٥] ».

---

(١) انظر يونس البصري ، حياته وآثاره د/ أحمد مكي الأنصاري صـ ١٤ .
(٢) هو الدكتور / أحمد مكي الأنصاري ، انظر يونس البصري ، حياته وآثاره صـ ٢٦ .
(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣/ ١٦٣- ١٦٤ .
(٤) طبقات النحويين واللغويين صـ ٤٨ .
(٥) السابق ذاته .

وقال عنه ياقوت الحموي : « وكان يونس عالمًا بالشعر، نافذ البصيرة في تمييز جَيِّده من رديئه، عارفًا بطبقات شعراء العرب، حافظًا لأشعارهم، يُرجع إليه في ذلك كله »(١).

مذهبه النحوي :

يونس بن حبيب أحد أعلام المدرسة البصرية المبرَّزين، تتلمذ على يديه أعلامها وعلى رأسهم سيبويه، كما تتلمذ على يديه أيضًا أعلام المدرسة الكوفيه كالكسائي والفراء وغيرهم، إلّا أنَّه كان صاحب عقلية متحررة، فكان لا يبالي بموافقة هؤلاء أو أولئك، وإنما كان الذي يعنيه هو انتهاج منهج خاصٍّ به يرتضيه ولو تفرَّد به عن سائر الناس، ومن هنا قيل عنه : « كان له قياس في النحو ومذاهبُ يتفرَّد بها »(٢)، فقد كان يعتمد على السماع كثيرًا ويقدمه على القياس، إلَّا أنَّه كان يقيس على القليل ولو كان شاهدًا واحدًا، كما في المفعول له، حيث أجاز مجيئه من غير المصدر، مستدلاً بقول العرب : أما العبيد فذو عبيدٍ (٣)، كما أنَّه أجاز حذف حرف الجر وبقاء عمله مستدلاً بما حكاه عن العرب من قولهم : مررتُ برجلٍ صالحٍ، إلاَّ صالحٍ فطالحٍ، إذ التقدير : إلاَّ أمرٌّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ(٤)، ومن أقيسته التي تفرَّد بها أنَّه أجاز إعمال (لكن) المخففة قياسًا لها على (إنَّ وأنَّ) حال التخفيف (٥)... الخ.

وبعدُ، فهذا هو مذهب يونس النحوي، وهو يتفق مع منهجه العام الذي اختطفه لنفسه، وعرفه عنه أتباعه والمحيطون به، وتناقلته كتب التراجم.

شيوخه : تَلَقَّى يونُس بن حبيب العلم على أكابر علماء عصره، ومن هؤلاء :

– **حَمَّاد بن سلمة**، وهو حمَّاد بن سلمة بن دينار النحوي اللغوي، مولى ربيعة بن

(١) معجم الأدباء لياقوت صـ ٦٥ .
(٢) انظر بغية الوعاة ١/ ٤٢٦ ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي صـ ٣٣ .
(٣) انظر البحث صـ ٣٦ .
(٤) انظر البحث صـ ٤٧ .
(٥) انظر البحث صـ ٢٨ .

مالك، كان إمامًا في الحديث، كما كان مولعًا بالنحو، قال عنه يونس : أوَّل من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة، توفى سنة **١٦٧**هـ(١).

- **أبو عمرو بن العلاء**، وهو زبَّان بن العلاء بن عَمَّار، ينتهي نسبه عند معد بن عدنان، من أشراف العرب ووجهائها، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، صدوق، حجة في القراءات، بل هو أحد القراء السبعة المشهورين.

قال عنه يونس : لو كان أحدٌ ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء كان ينبغي أن يؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء في العربية، توفى سنة **١٥٤**هـ(٢).

- **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي**، وهو : عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصريّ، كنيته أبو بحر، المقرئ النحويّ العلاَّمة في العربية.

سُئِل يونس عنه فقال : هو والنحو سواء، توفى سنة **١١٧**هـ (٣).

تلاميذه : تلمذ ليونس بن حبيب جماعة من جهابذة النحاة واللغويين، ومن هؤلاء :

- **أبو زيد الأنصاري** : وهو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن مالك، ثقة، ثبت، قال السيرافي : كان أبو زيد يقول : كلما قال سيبويه : أخبرني الثقةُ فأنا أخبرتُه به.

روى عنه ابن خلكان قوله : جلست إلى يونس بن حبيب عشر سنين، توفى سنة **٢١٥**هـ(٤).

- **سيبويه** : وهو عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، من أهل فارس، يكنى بأبي بشر، كان من أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألَّف كتابه

(١) ترجمته في إنباه الرواة للقفطي ١/ ٣٣٠ ، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/ ٢٥٨ .
(٢) ترجمته في طبقات النحويين واللغويين صـ٢٨ ، ومعجم الأدباء ١١/ ١٦٠ .
(٣) ترجمته في أخبار النحويين البصريين صـ ٢٥ – ٢٨ ، والنجوم الزاهرة ١/ ٣٠٣ .
(٤) ترجمته في طبقات النحويين واللغويين صـ ١٦٥ ، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢ .

الذي سَمَّاه الناسُ قرآن النحو، أكثر فيه من النقل عن شيخه يونس بن حبيب، توفى سنة **١٨٠**هـ(١).

- **الكسائي**، وهو : علي بن حمزة الكسائي، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين، أخذ عن البصريين كيونس بن حبيب وأبي عمرو والخليل، توفى سنة **١٨٩**هـ(٢).

- **أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي البصريّ**، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنف غريب الحديث، روى عنه ابن خلكان قوله : اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كُلَّ يوم ألواحي من حفظه، توفى سنة **٢٠٩**هـ(٣).

- **أبو عمرو الجرمي**، وهو : صالح بن إسحاق البجلي، مولى جرم بن زَيَّان، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي، توفى سنة **٢٢٥**هـ(٤).

آثاره العلمية : خلَّف يونس بن حبيب مؤلفات عديدة نافعة ومفيدة، ومنها : معاني القرآن، وكتاب اللغات، وكتاب النوادر الكبير، والنوادر الصغير، وكتاب الأفعال، كما ذكر صاحب الأعلام أن كتابه معاني القرآن مكون من قسمين : كبير، وصغير، وكتاب معاني الشعر، والقياس في النحو.

لكن عوادي الزمن عدت على هذه المؤلفات فلم تُبق لنا منها شيئًا، وما وصلت إلينا إلا أسماؤها فقط، على نحو ما ذكره ياقوت الحموي، حيث قال في ترجمة يونس : « ومن تصانيفه كتاب معاني القرآن الكبير، وكتاب معاني القرآن الصغير، وكتاب اللغات وكتاب النوادر وكتاب الأمثال »(٥).

---

(١) ترجمته في مراتب النحويين لأبي الطيب صـ٦٥ ، ووفيات الأعيان ٣/٤٦٣ ، والأعلام ٥/ ٨١ .
(٢) ترجمته في طبقات النحويين واللغويين صـ ١٢٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢ .
(٣) ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٢٩٦ .
(٤) ترجمته في أخبار النحويين البصريين صـ ٨٤ ، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠ .
(٥) انظر معجم الأدباء لياقوت ٢٠ / ٦٧ .

وفاتــه : على نحو اختلاف أصحاب التراجم في سنة ولادة يونس اختلفوا أيضًا في سنة وفاته، فذهب بعضهم إلى أنَّه توفى سنة اثنتين وثمانين ومائة، وقيل سنة ثلاث ومائتين، وقيل سنة ثلاث وثمانين ومائة.

والراجح الأول، يعني أنَّه توفى سنة **١٨٢**هـ[١]، ووُلد سنة **٨٠**هـ، وأنه عَمَّر مائة سنة واثنتين، رحمه الله رحمة واسعة زهاء ما قدَّم للعلم والعلماء.

***

(١) انظر وفيات الأعيان ٧/ ٢٤٤ .

الفصل الثاني
آراء يونس بن حبيب النحويـــة

الخلاف في مجيء (الذي) موصولاً حرفـيًّـا

من الموصولات الاسمية (الذي) ويحتاج إلى جملة توضِّح المقصود به، وهذه الجملة لابد أن تشتمل على عائد يعود على الموصول ليربط بينه وبين الجملة، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْـهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[1].

وقد اختلف النحويون في وقوع (الذي) موصولاً حرفيًّا غير محتاج إ لى عائد، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب يونس[2] والفراء[3]، وابن مالك[4] إلى أن (الذي) قد تقع موصولاً حرفيًّا فتؤول مع ما بعدها بالمصدر، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَـاضُوٓاْ ﴾[5]، وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[6]، إذ التقدير عندهم : وخضتُم كخوضهم، وذلك تبشير الله عباده، يقول الفراء عند تفسيره لآية التوبة قوله : ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَـاضُوٓاْ ﴾ يريد : كخوضهم الذي خاضوا »[7].

أمَّا مذهب يونُس فقد نقله عنه أبو علي الفارسي في الشيرازيات، يقول ابن

---

(١) من الآية (٣٧) من سورة الأحزاب .
(٢) انظر المسائل الشيرازيات ١/ ٣٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢١٨- ٢١٩ ، والهمع ١/ ٨٣ .
(٣) انظر رأيه في معاني القرآن ١/ ٤٤٧ .
(٤) انظر شرح التسهيل ١/ ٢١٨- ٢١٩ .
(٥) من الآية (٦٩) من سورة التوبة .
(٦) من الآية (٢٣) من سورة الشورى .
(٧) معاني القرآن ١/ ٤٤٧ .

مالك : « وحكى أبو علي في الشيرازيات[1] عن أبي الحسن عن يونس وقوع (الذي) مصدرية غير محتاجة إلى عائدٍ، وتأوَّل على ذلك قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾، قال أبو علي : ويُقَوِّي ذلك أنَّها جاءت موصوفة غير موصولةٍ، أنشد الأصمعيُّ :

حتى إذا كانا هما اللذَيْنِ مِثْل الجدِيلَيْن المحملَجَيْن[2]

فنصب مثل الجديلين، وجعله صفة للذين، قال أبو عليّ : ويجيء قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ على قياس، فيكون التقدير : وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى الذي شيءٌ ؛ لأنها في مثل هذا حرف [3] ».

ثم اختار ابن مالك هذا المذهب وصححه بقوله : « وحاصل كلام أبي عليّ أنَّ (الذي) على ثلاثة أقسام، موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها، وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء رحمه الله، وهو الصحيح وبه أقول » [4].

ثانيا : ذهب الجمهور إلى أن (الذي) من الموصولات الاسمية، ولا يجوز أن يقع حرفًا مصدريًّا، وتأوَّلُوا ما استدلَّ به يونس ومن معه على أنَّها صفة لمصدر محذوف، والتقدير : وخضتم كالخوض الذي خاضوا،

يقول ابن الشجري في أماليه : « وأما قولُه عَزَّ وجلَّ : ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ فإن الذي هنا وصفٌ لمصدرٍ محذوف تقديره : وخضتم كالخوض

(١) انظر المسائل الشيرازيات ١/ ٣٦٠ ، ٢/ ٦٠٢ .
(٢) البيت من (الرجز) وموجود في : شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٥٣ ، وسر صناعة الإعراب صـ ٣٦٥ ، والهمع ١/ ٢٩٧ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ ٤٦٣ ، والجديل هو الزمام، والمحملج : المحكم الفتل .
والشاهد فيه وقوع الذي موصوفة غير موصولة ، ويقاس على ذلك وقوعها مصدرية .
(٣) شرح التسهيل ١/ ٢١٨ .
(٤) السابق ١/ ٢١٩ .

الذي خاضوه »[1].

وقد اختار هذا الرأي أيضًا أبو حَيَّان ونسبه للبصريين، وردَّ ما ذهب إليه يونس ومن معه، حيث قال : « وأما (الذي) فزعم يونُس والفراء وتبعهما ابن مالك أنَّه ينسبك منها ومن صلتها مصدر، وخرَّج عليه قوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾، وقوله : ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾، قال : التقدير : ذلك تبشير الله، وخضتم كخوضهم، والصحيح منعُ ذلك وهو مذهب البصريين »[2].

عبارة التصريح :

تعرض الشيخ خالد لهذه المسألة في حديثه عن الموصولات الحرفية، حيث ذكر منها أنَّ وأنْ، ثم قال : « والذي، على وجهٍ حكاه الفارسيّ في الشيرازيات عن يونس، وأنه جعل منه : ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾، قال الموضح في الحواشي : ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دُهْبل الجُمحي :

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه حتى يذوق رجالٌ مُرَّ ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت كقوتٍ ووُسْعٌ كالذي وسعوا [3]

وعلى القول به فقال الرضي[4] : لا خلاف في اسمية (الذي) المصدرية، وصنيع الموضِّح يأباه »[5].

ويفهم من كلام الشيخ خالد أن ابن هشام قد اختار رأي يونس في جواز

---

(١) الأمالي الشجرية ٣/ ٥٧ .
(٢) الارتشاف ١/ ٥٢١ .
(٣) البيتان من البسيط لأبي دهبل ، وهما في ديوانه صـ٩١ ، وأمالي المرتضى ١/ ١١٧ .
والشاهد فيه ووُسع كالذي وسعوا ، حيث جاءت الذي مصدرية مستغنية عن الرابط ، والتقدير وَوُسْعٌ كوُسْعِهم .
(٤) انظر شرح الكافية ٢/ ٥٢ ، وهذا غير صحيح لأنَّ يونس وأبي علي وابن مالك ذهبوا إلى أنَّها موصول حرفي .
(٥) التصريح ١/ ٤١٤ – ٤١٥ .

وقوع (الذي) مصدرية مستغنية عن العائد، يقول ابن هشام : « يجوز في نحو : (تمامًا على الذي أحسنَ) كونُ الذي موصولاً اسميًّا فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولاً حرفيًّا فلا يحتاج إلى عائد، أي : تمامًا على إحسانه »[1].

وهذا الرأي هو ما أرجِّحه وأميل إليه، لأنَّ المعنى فيه واضح والتقدير صحيح، ولا حاجة لكثرة التأويلات التي ذكرها الجمهور ؛ لأنَّ السِّيَاق فيما استشهد به يونس ومن معه يقضي بكونها مصدرية، ولا مانع من ذلك، وكما قال أبو علي فإنها كما جاءت موصوفة مستغنية عن الصلة، جاز أيضًا أن تقع مصدرية مستغنية عن العائد، والله أعلم

❁❁❁❁❁

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥٦٧ .

الخلاف في بناء (أي) المضافة عند حذف صدر صلتها

من الموصولات الاسمية (أيٌّ) وتستعمل للعاقل وغيره، ولابد من إضافتها إلى معرفة لفظًا نحو : اضرب أيّهم في الدار، أو تقديرًا نحو : يُعجبني أيٌّ عندك، وأجاز بعضهم إضافتها إلى نكرة، نحو : يُعجبني أيُّ رَجُلٍ عندك، وأيُّ رَجُلين، وأيُّ رجالٍ.

والجمهور منعوا ذلك ؛ لأنها حينئذٍ نكرةٌ، والموصولاتُ معارف(١)

ولها أربعة أحوال، **أحدها** أن يُذْكر مضافها وعائدها نحو : جاءني أيُّهم هو قائمٌ، **والثاني** أن يحذف مضافها ويذكر عائدها، نحو : اضرب أيًّا هو قائمٌ، **والثالث** أن تقطع عن الإضافة ويحذف عائدها نحو : اضرب أيًّا قائم، وهي في هذه الحالات الثلاث معربةٌ بإجماع النحويين (٢).

والحالة الرابعة : أن تضاف ويُحذف عائدها أو صدر صلتها، وقد اختلف النحويون في هذه الحالة، وجاء خلافهم كما يلي :

أولاً : ذهب سيبويه(٣) إلى أنَّها تُبنى على الضم حينئذٍ، تشبيهًا لها بقبل وبعد ؛ لأنه قد حذف منها بعض ما يوضحها ويبينُها، أعني الصلة، لأنها المبَيِّنةُ للموصول، كما حُذِف من (قبل وبعد) المضاف إليه المبيِّنُ للمضاف (٤).

يقول سيبويه بعد أن ساق ما سمعه من الخليل ويونس : « وأرى قولهم : اضرب أيُّهم أفضلُ، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسةَ عَشَرَ) وبمنزلة الفتحة في (الآنَ)، حين قالوا : من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيُّهم حين

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢١ ، والهمع ١/ ٨٤ ، والأشموني ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٢) انظر شرح التسهيل ١/ ٢٠٨ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٤٨ ، وابن عقيل ١/ ١٦١ .
(٣) انظر الكتاب ٢/ ٤٠٠ .
(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٦١ .

جاء مجيئًا لم تجيء أخواتُه عليه إلاَّ قليلاً » (١).

وقد اختار هذا المذهب ورجَّحه جماعة من النحويين منهم ابن يعيش(٢)، والرضيُّ(٣)، وابن مالك (٤)، والمراديُّ (٥)، وابن الناظم (٦).

يقول ابن يعيش في سياق حديثه عن (أيٍّ) : « فإن حذفت العائد المرفوع الذي لا يَحْسُن حذفه في (الذي) بُني على الضمِّ نحو : قولك : لأضربنَّ أيُّهم أحسنُ، قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾(٧).

والمعنى : أيُّهم هو أشدُّ، وإنما بُنيت لأنَّ القياس فيها أن تكون مبنيَّة، على حَدِّ نظيريها وهما (مَنْ وما) لأنها إذا كانت استفهامًا فقد تضمنت معنى همزة الاستفهام، وإذا كانت جزاءً فقد تضمنت معنى حرف الجزاء وهو (إنْ) وإذا كانت خبرًا بمعنى الذي فهي كبعض الاسم على ما أصَّلنا... فلما حذف العائد المرفوع الذي لا يَحْسُن حَذْفُه مع الذي، دخلها نَقْصٌ بإزالتها عن ترتيبها، فعادت إلى أصلها، وَمُقتضى القياس فيها من البناء، وإنما بنيت على الضمّ على التشبيه بقبل وبعد، وهذا مذهب سيبويه »(٨).

(١) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .
(٢) انظر شرح المفصل ٣/١٤٥ .
(٣) انظر شرح الكافية ٣/ ٦١- ٦٢ .
(٤) انظر شرح التسهيل ١/ ٢٠٨ .
(٥) انظر توضيح المقاصد ١/ ٤٨٨ .
(٦) انظر شرح الألفية صـ ٣٩٧ .
(٧) مريم آية (٦٩) .
(٨) شرح المفصل ٣/ ١٤٥ .

أما ابن مالك فقد عرض مذهب الخليل ويونس ثم عَقَّب بقوله : « والحجَّة عليهما قول الشاعر :

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فَسَلِّم على أيُّهم أفضلُ (١)

لأنَّ حروف الجرِّ لا تُعَلَّق، ولا يُضْمَر قولٌ بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول، تَعَيَّن البناءُ ؛ إذ لا قائل بخلاف ذلك »(٢).

وإلى الرأي نفسه ذهب الرضي حيث قال في حديثه عن (أيٍّ) المضافة « فإذا حُذِف المبتدأ – يعني من صلتها – صار مَبْنِيًّا كأخواته الموصولة، وذلك أنَّ شيئًا إذا فارق أخواته لعارضٍ فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها، وبُني على الضمِّ تشبيها بقبل وبعد... وهذا هو مذهب سيبويه وهو الأكثر »(٣).

ثانياً : ذهب الخليل ويونس إلى أن (أيًّا) تعربُ مطلقًا، أضيفت أم لم تُضف، حُذِف صدر صلتها أم لم يُحذف، وما ورد مما يُوهم البناء عند حذف صدر صلتها كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ تأوله الخليل على الحكاية، والتقدير عنده : ثم لننزعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ الذي من أجل عتوِّه يقال فيه : أيُّ هؤلاء أشدُّ عِتيًّا.

أمّا يونس فحكم بتعليق الفعل (ننزعَنَّ) قبلها ؛ لأنَّ التعليق عنده غير

---

(١) البيت من المتقارب لغسان بن وعلة ، وموجود في شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٣ ، والدر المصون ٤٤٤/٧، والإنصاف ٢/ ٧١٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦/٣ ، والمغني ١/ ٧٨ ، وابن عقيل ١/ ١٦٢ ، والهمع ٨٤/١ ، والدرر ٦٠/١ ، والخزانة ٢/ ٥٢٢ ، ويروي : إذا ما أتيت ، بدلاً من لقيت .
والشاهد قوله : على أيُّهم حيث روى هذا البيت بالضمِّ فدل على أنَّها مبنية كما ذهب إليه سيبويه ، وليست معربة كما ذهب إليه الخليل ويونس .
(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٠٨ .
(٣) شرح الكافية ٣/ ٦١ .

مخصوصٍ بأفعال القلوب[1].

عبارة التصريح : قال الشيخ خالد الأزهري في ثنايا حديثه عن (أيٍّ) الموصولة المضافة : « والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها، وقد تؤنث وتُثَنّى وتُجمع عند بعضهم، وعلى الحالين هي معربة، فقيل مطلقًا، سواء أضيفت أم لم تُضف، ذُكر صَدْرُ صلتها أو حُذِف، وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيون، وإليه أشار الناظم بقوله : وبعضهم أعرب مطلقًا -...

وقال سيبويه : تُبنى على الضمِّ إذا أُضيفت وكانت صدر صلتها ضميرًا محذوفًا »[2].

وممن اختار هذا الرأي أيضًا الإمام أبو بكر بن السَّراج حيث قال بعد أن ذكر رأي سيبويه والخليل ويونس : « وأنا أستبعد بناء (أيّ) مضافة، وكانت مفردة أحقَّ بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلاَّ الحكاية »[3].

وفي موضع آخر قال : « ورفع اضرب أيُّهم أفضل، وهو بمعنى (الذي) عندي ناقضٌ لأصول العربية، إلا أن تراد الحكاية، أو ضربٌ من الضروب يمنع الفعل من الاتصال بأيٍّ » [4].

فابن السَّراج هنا لم يوافق سيبويه في بناء (أيّ) المضافة، وما ورد مما ظاهره البناء تأوَّله على الحكاية كما هو مذهب الخليل.

أما الزجاج ففي حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ ذكر الآراء وحجة كل رأي ثم عَقَّب قائلاً : « قال أبو إسحاق :

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٩٩- ٤٠٠ والأمالي الشجرية ٣/ ٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ .
(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٣٨ .
(٣) الأصول ٢/ ٣٢٤ .
(٤) الأصول ٢/ ٣٩٦ .

والذي أعتقده أن القول في هذا قولُ الخليل، وهو موافق للتفسير، لأنَّ الخليل كان مذهبُه أو تأويله في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾ الذي من أجل عُتُوِّه يقال : أيُّ هؤلاء أشدُّ عِتيًّا، فيستعمل ذلك في الأشد فالأشد، والله أعلم»[1].

والراجح عندي هو مذهب سيبويه من أنَّ (أيًّا) تبنى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ؛ وذلك لأن السماعَ يدعمه، ومن ذلك ما حكاه أبو عمرو الشيباني، وهو أحد مَنْ تؤخذ اللغة عنه من العرب، حيث روى قول غَسَّان بن وعلة:

إذا ما أتيت بني مالكٍ فسلِّم علـــى أيُّـهم

بالرفع، وهذا يدل على أنَّها مبنيةٌ، وأن ذلك لغة منقولة صحيحة عن العرب، فلا وجه لإنكارها أو التعسف في تأويلها [2].

فأمَّا ما ذهب إليه الخليل من أنَّه على الحكاية، فإن هذا الذي قاله مجالُه الشعر، أما في الاختيار فإنه بعيدٌ ؛ لأنه كما قال سيبويه إذا جاز هذا لجاز أن يقال : اضرب الفاسِقُ الخبيثُ، بالرفع على الحكاية، أي : اضرب الذي يُقال له الفاسقُ الخبيثُ، وهذا لا يجوز بالإجماع.

وأما ما ذهب إليه يونس فَضَعِيفٌ ؛ لأنَّ التعليق ضربٌ من الإلغاء، ولا يجوز أن يُعَلَّق من الأفعال عن العمل إلا ما يجوز إلغاؤه، والذي يجوز إلغاؤه أفعال القلوب نحو : ظننتُ وعَلِمْتُ، فقول يونس هنا ضعيف جدًّا كما ذكر الأنباريُّ[3].

وأما ما حكاه الجرمي من قوله : حين خرجتُ من خندق البصرة حتى صرتُ إلى مكة لم أسمع أحدًا يقول : اضرب أيُّهم أفضل، أنهم أن كلهم ينصبون، فإن

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٤٠ .
(٢) انظر الإنصاف ٢/ ٧١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٨ .
(٣) انظر الإنصاف ٢/ ٧١٦ .

هذا لا يمنع أن يكون غيره قد سمع خلاف ما رواه، ويكون ما سمعه أيضًا لغةٌ لبعض العرب، وهو ما حكاه سيبويه عن العرب، فالقول ما قال سيبويه،

والله أعلم

❁❁❁❁❁

حذف النون من مضارع (كان)

من الأفعال الناسخة (كان)، وهي أمُّ الباب ؛ لذا جاز فيها ما لا يجوز في غيرها، فتكون ناقصة، وهو الأصل، نحو : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾(١)، وتكون تامة مكتفية بمرفوعها نحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾(٢)، وتكون زائدةً فلا تعمل شيئًا، نحو : زيدٌ كان قائمٌ، وتُحذف مع اسمها ويبقى خبرها نحو قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- : « التمس ولو خاتمًا من حديد » (٣) أي : ولو كان الملتمسُ خاتمًا.

وإذا جُزِم مضارعها سكنت النون، ووجب حذف الواو قبلها تخلُّصًا من التقاء الساكنين، فيقال : لم يكن زيدٌ قائمًا.

وقد تخفف فتحذف نونها لكثرة الاستعمال، وذلك جائزٌ إن لم يلها ساكن، نحو : لم يَكُ زيدٌ قائمًا، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا ﴾(٤)، فإن وليها ساكن نحو قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾(٥) فقد اختلف النحويون في جواز الحذف، على مذهبين :

الأول : ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى عدم جواز حذف النون من مضارع

---

(١) من الآية (٩٩) من سورة النساء .
(٢) من الآية (٢٨٠) من سورة البقرة .
(٣) الحديث رواه مسلم في صحيحه ٢/ ١٠٤١ كتاب النكاح .
(٤) من الآية (٤٠) من سورة النساء .
(٥) من الآية (١) من سورة البينة .

كان إذا وليها ساكن، فلا يصح أن يُقال : لم يَكُ الرجلُ قائمًا، وعلَّلُوا ذلك بأنَّ النون قد تقوت بالحركة العارضة للتخلص من التقاء الساكنين، فَبَعُد شبهها بحرف العلة فلا تحذف.

يقول سيبويه : « وقد قالوا : لا أدْرْ، في الوقف ؛ لأنه كثُر في كلامهم، فهو شاذ، كما قالوا : لم يَكُ، شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون : لم يَكُ الرجلُ ؛ لأنها في موضع تحرُّكٍ، فلم يُشَبَّه بلا أَدْر » (١).

وقد اختار هذا الرأي الرضيّ (٢) وابن هشام(٣) والسيوطي (٤).

يقول الرضي في سياق حديثه عن (كان) : « وقد تحذف لام لكن للجزم، وذلك لكثرة استعمالها، قال تعالى : ﴿لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ﴾(٥)، كما حُذِفت كسرة لم أُبَالِ، فقيل : لم أُبَل، قال سيبويه : إذا لاقى نون (يكن) المجزوم ساكنًا بعدها لم يَجُز حذفها لتقوِّيها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المدّ (٦) ».

أما ابن هشام فقد أوضح أن نون (يكن) تُحْذف بشرط أن تكون مجزومة بالسكون، غير متصلة بضمير نصب، ولا متصلة بساكن(٧).

المذهب الثاني : ذهب يونس وتبعه ابن مالك وبعض النحويين إلى جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم مطلقًا، تخفيفًا لكثرة الاستعمال، واحتج يونس ومن معه بقول الشاعر :

فإن لم تكُ المرأةُ أبْدَت وسامةً فقد أبدت المرآةُ جبهة ضيغم (٨)

---

(١) الكتاب ٤/ ١٨٤ .
(٢) انظر شرح الكافية .
(٣) انظر أوضح المسالك .
(٤) انظر الهمع .
(٥) من الآية (٥٣) من سورة الأنفال .
(٦) شرح الكافية ٤/ ٢٠٩- ٢١٠ بتصرف .
(٧) انظر أوضح المسالك ١/ ٢٦٨ .
(٨) البيت من الطويل ، للخنجر بن صخر الأسدي ، وموجود في المقتضب ٦٧/٣ ، والإنصاف

عبارة التصريح : ذكر الشيخ خالد الأزهري في سياق حديثه عن (كان) أن نون مضارعها تحذف تخفيفًا وصلاً لا وفقًا، بشرط أن يكون الجزم بالسكون وألا تكون متصلة بضمير نصب، ولا متصلة بساكن، ثم أضاف قائلاً : « وخالف في هذا الأخير يونس بن حبيب[١]، فأجاز الحذف، ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين، تمسُّكًا بنحو قوله وهو الخنجر بن صخر الأسدي :

فإن لم تكُ المرأةُ أبْدَت وسامةً فقد أبدت المرآةُ جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن... وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة »[٢].

وقد اختار رأي يونس وقال به جماعة من النحويين، على رأسهم ابن مالك[٣]، والمرادي[٤]، وابن عقيل [٥].

يقول ابن مالك في حديثه عن كان : « ومما تختص به (كان) جواز حذف لام مضارعها الساكن جزمًا، كقوله تعالى : ﴿وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[٦] وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ﴾[٧]، فإن وليها ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول ؛ لأنَّ هذه النون إنما حُذفت

٤٢٢/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٧ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٩ ، والهمع = = ١٢٢/١ ، والأشموني ١/ ٢٤٥ ، والدر اللوامع ١/ ٩٣ .

والشاهد فيه حذف نون (تكن) مع ملاقاتها للساكن بعدها وهذا جائز على مذهب يونس وابن مالك ، وضرورة عند جمهور النحاة .

(١) انظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٦٧ ، والتصريح ١/ ٦٤١ .

(٢) التصريح ١/ ٦٤١ – ٦٤٢ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/ ٣٦٦ .

(٤) انظر توضيح المقاصد ١/ ٥٠٤ .

(٥) انظر المساعد ١/ ٢٧٥ .

(٦) من الآية (١٢٠) من سورة النحل .

(٧) من الآية (١٢٧) من سورة النحل .

للتخفيف، وَثِقَلُ اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشدُّ من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذٍ أولى »[1].

أما المرادي ففي سياق حديثه عن مضارع كان قال : « فإذا دخل عليها الجازم سكنت نونه ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، نحو (لم يكن)، ثم بعد ذلك يجوز حذف نونه تخفيفًا لكثرة الاستعمال مطلقًا عند يونس، وبشرط أن يكون بعدها متحركٌ عند سيبويه ويشهد ليونس قول الشاعر :

فإن لم تكُ المرآة أبدت وسامة فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

قال المصنف : وبقوله أقول ؛ إذ لا ضرورة في البيت ؛ لإمكان أن يقال : فإن لم تكن المرآةُ أخفت وسامةً [2] ».

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن عقيل حيث قال : « ويجوز حذف لامها – يعني يكن – الساكن جزمًا، ناقصةً كانت أو تامة... ولا يمنع ذلك ملاقاةُ ساكن وفاقًا ليونس، كقوله :

إذا لم تكُ الحاجاتُ من همَّة الفتى فليس بمغنٍ عنه عقد التمائم[3]

قال المصنف : وليس بمضطر [4] ».

والراجح عندي هو قول يونس، لأنَّ هذا الحذف كثر في كلام العرب، والقصد منه التخفيف لكثرة الاستعمال، ولا فرق في ذلك أن يليها ساكن أو متحرك، ولورود ذلك في عدة شواهد يُحتج بكلام أصحابها، ومن ذلك قول

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٦٦ .

(٢) توضيح المقاصد ١/ ٥٠٤ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٧٦ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٠ ، والدرر ١/ ٩٣ . والتمائم جمع تميمة ، وهي ما يُعلَّق اتقاء للحسد وغيره .
واستشهد به على حذف نون يكن مع ملاقاة الساكن على مذهب يونس وابن مالك .

(٤) المساعد ١/ ٢٧٥- ٢٧٦ .

الشاعر :

فإن لم تكُ المرآةُ أبدت وسامة ..... البيت

وقول الآخر :

إذا لم تكُ الحاجاتُ .... البيت

وما دام قد ورد في كلام من يُحتج بكلامهم فلا مانع من قبوله، ولا حاجة للتكلف في تأويله أو حمله على الضرورة، صحيحٌ، أن الكثير إثبات النون مع الساكن، لكن هذا لا يمنع من جواز الحذف كما ذهب إليه يونس ومن تبعه، وهو الراجح عندي وبه أقول، والله أعلم

❁❁❁❁❁

إعمـال (ما) عمـل (ليس)

من الحروف غير المختصة (ما)، فهي تدخل تارةً على الفعل نحو : ما نَجَح محمدٌ، وتارة على الاسم نحو : ما ناجحٌ محمدٌ، ومقتضى القياس فيها حينئذ ألاَّ تعمل، إلَّا أنَّها لمَّا كان لها شبهان، شبه عَامٌّ وشبه خاصٌّ عَمِلت (١).

فأما شبهها العام فهو شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها الأسماء والأفعال، وأمّا شبهها الخاص فهو شبهها بـ « ليس »، وذلك أنَّها تفيد النفي كما أن « ليس » تفيد النفي، وتدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) كذلك، وتُخَلِّص الفعل بعدها للحال كما أن (ليس) كذلك، فتقول : ما زيدٌ يقوم، فيكون المعنى على الحال، كما هو الشأن في : ليس زيدٌ يقوم، فمن راعى فيها الشبه العام لم يُعملها وهم بنو تميم، ومن راعى فيها شبهها الخاص أعملها وهم الحجازيون،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩١ ، والمرتجل لابن الخشاب ، صـ ١٧٦ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢ .

ولإعمالها عندهم شروط هي :

الأول : أن لا يقع بعدها (إنْ)، فإن وقعت بعدها (إنْ) بطل عملها، نحو : ما إن زيدٌ قائِمٌ .

الثاني : أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدَّم بطل العمل، نحو : ما مجتهدٌ محمدٌ.

الثالث : أن لا يُنتقض نَفْيُها، فإن انتقض بدخول حرف موجب بعدها بطل عملها، نحو : ما زيدٌ إلَّا قائمٌ، وهذا هو رأي سيبويه وجمهور النحاة.

يقول سيبويه بعد أن ساق لغة الحجازيين والتميميين : « وتقول : ما زيدٌ إلا منطلقٌ، تستوي فيه اللغتان [1]، ومثله قوله عَزَّ وجَلَّ : ﴿ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾[2]، لم تَقْوَ (ما) حيث نَقَضْتَ معنى (ليس)، كما لم تَقْوَ حِينَ قَدَّمْتَ الخبر » [3].

وقد أشار ابن الخشاب إلى هذا المذهب، وأوضح أنَّه إذا انتقض النفي بحرف موجب فالرفع عند الجميع، يقول ابن الخشاب : « والذين أعملوها عمل (ليس) لشبهها بها يعملونها عملها في حالة مخصوصة، وهي بقاء النفي عليها، ولزوم الترتيب في تقديم الاسم على الخبر، فإن انتقض النفي بحرف موجب، أو قدم الخبر على الاسم أبطلوا عملها، وعادوا إلى لغة التميميين، فصار حكمها عند الجميع واحدًا في كونها حرفًا غير عاملٍ دخل لمعناه فقط، فتقول : ما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلا قائِمٌ » [4].

(١) يعني أن الرفع واجب عند الفريقين .
(٢) من الآية (١٥) من سورة (يس) .
(٣) الكتاب ١/ ٥٩ .
(٤) المرتجل لابن الخشاب صـ ١٧٦ .

وقد اختار هذا الرأي ورجحه جماعة من النحويين، منهم :

ابن يعيش(١)، والرضي(٢)، والمرادي(٣)، وابن هشام(٤)، وابن عقيل(٥).

وذهب يونس إلى جواز إعمال (ما) في الخبر الموجب، يعني إذا انتقض النفي بإلَّا، فيجوز عنده : ما محمدٌ إلاَّ قائمًا.

يقول المرادي : « وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الخبر الموجب بـ (إلَّا)، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول مغلّس :

وما حقُّ الذي يعثو نهارًا ويسرق ليله إلّا نكالا (٦)

وقول الآخر :

وما الدهرُ إلَّا منجنونًا بأهله وما صاحِبُ الحاجات إلَّا مُعَذَّبا (٧)

---

(١) انظر شرح المفصل ٨/ ٧٥ .

(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ١٨٧ .

(٣) انظر الجنى الداني صـ ٣٢٤ .

(٤) انظر أوضح المسالك ١/ ١٩٦ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٣ .

(٦) البيت من (الوافر) لمغلس بن لقيط الأسدي ، وموجود في الجنى الداني صـ٣٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤ ، والهمع ١/ ١٢٣ ، والدرر ١/ ٩٤ .
ويعثو : يفسد ، نكالاً من التنكيل ، يقال : نكل تنكيلاً ، أي جعله نكالاً وعبرة لغيره .
والشاهد فيه مجيء خبر (ما) منصوباً (نكالاً) رغم انتقاض النفي ، وهذا جائز عند يونس ومن تبعه ، ومؤول عند سيبويه وجمهور البصريين .

(٧) البيت من (الطويل) ، ولم أقف على قائله ، وموجود في : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٨٧ ، والجنى الداني صـ٣٢٥ ، وابن الناظم على الألفية صـذ١٤٦ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي صـ١٦٠ ، والهمع ١/ ١٢٣ .
والمنجنون : دولاب يُسقى عليه الماء ، وقيل : هو أداة الساقية التي تدور .
والشاهد فيه كالذي قبله .

عبارة التصريح : قال الشيخ خالد في سياق حديثه عن شروط إعمال (ما) عند الحجازيين : « الشرط الثاني : أن لا يُنْتَقَض نفيُ خبرها بـ (إلَّا) فإن انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس،ويرتفع الخبر، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾... وأجاز يونس النصبَ بعد الإيجاب، وهذا البيت[1] يشهد له، والأصل عدم التأويل »[2].

– وذهب الكوفيون إلى جواز النصب بشرط كون الخبر وصفًا، أو منزَّلاً منزلة الأول وهو الاسم [3].

وقد اختار ابن مالك مذهب يونس، وعلل ذلك بأنَّه بعيد عن التكلف في التأويل، وذلك قوله : « وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الخبر الموجب بإلاَّ، واستشهد على ذلك بعضُ النحويين بقول الشاعر :

وما الدهر إلاَّ منجونًا بأهله وما صاحِبُ الحاجاتِ إلاَّ مُعَذَّبًا [4]

وتكلف في توجيه البيت بأنَّ قال : منجونًا منصوبٌ نصب المصدر الذي يُستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره...

وهذا عندي تكلُّفٌ لا حاجة إليه، فالأَوْلى أن يُجْعَل منجونًا ومعذَّبا خبرين لـ (ما) منصوبَيْن بها، إلحاقًا لها بليس في نقض النفي، كما أُلْحِقت بها في عدم النقض »[5].

---

(١) يعني قوله : وما الدهر إلا منجونًا .....

(٢) التصريح ١/ ٦٤٩ .

(٣) انظر منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي حيان ١/ ٢١٩ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٧٤ .

والراجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه يونس من جواز إعمال (ما) عمل (ليس)، ونصب الخبر بها، حتى وإن انتقض النفي بإلاَّ، وذلك لأنَّ مستند يونس السماع، وهو لا يُرَدُّ، وما دفع به الجمهور مذهب يونس إنما هو من التأويلات المتكلفة التي لا داعي لها كما ذكر ابن مالك، فالأولى قبول ما ورد من نحو قول الشاعر :

وما الدهر إلاَّ منجونـًا بأهله وما صاحِبُ الحاجات إلا مُعَذَّبا

على أ ن (ما) قد عملت وإن انتقض النفي، إلحاقًا لها بليس في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض،

والله أعلم

(لكن) المخففة بين الإهمال والإعمال

من أخوات (إنَّ) (لكنَّ)، وهي تقع بين كلامين متغايرين، مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ ﴾(١)، وقوله : ﴿ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ﴾(٢).

وكما ورد عن العرب تخفيف (إنَّ وأنَّ)، وَرَدَ عنهم أيضًا تخفيف (لكنَّ)، فيسكّن آخرها حملاً عليهما ؛ لأنَّ الحركة إنما كانت لالتقاء الساكنين، وقد زال أحدهما فبقي الحرف الأول على سكونه (٣).

وقد اختلف النحاةُ في عملها إذا خففت، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب جمهور النحويين إلى أنَّها إذا خففت بطل عملها وجوبًا لزوال اختصاصها بالفعل، ولا يعمل إلاَّ ما كان مُخْتَصًّا ؛ ولأن عملها إنما كان لشبهها بالأفعال، فلمَّا خُففت بَايَن لفظها الفعل فَضَعُفت عن العمل، ولهذا لم يُسْمَع عن العرب إعمالها مع التخفيف.

يقول السهيلي في معرض حديثه عن لكن : « وإذا خففت (لكنَّ) وجب إلغاؤها، بخلاف (إنَّ وأنَّ وكأنَّ) فإنه يجوز فيها الوجهان مع التخفيف (٤) ».

وقد اختار هذا الرأي وأيده ابن يعيش حيث قال في سياق حديثه عن (لكنّ) : « ولا نعلمها أُعْمِلت مخففة كما أُعْمِلت (إنْ) ؛ وذلك أنَّ شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل، فلذلك لمَّا خففت وأُسْكِن آخرها بطل عملها »(٥).

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن عصفور، حيث نَصَّ على أنَّها إذا خُفِّفَت لم يَجُز

---

(١) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة .
(٢) من الآية (٤٣) من سورة الأنفال .
(٣) انظر شرح ابن يعيش عن المفصل ٨/ ٨٠ .
(٤) نتائج الفكر صـ٢٥٦ .
(٥) شرح ابن يعيش ٨/ ٨٠ .

فيها إلاَّ الإلغاء [١].

ثانيًا : ذهب يونس[٢] والأخفش، وتبعهما المبرد[٣] إلى أنَّ (لكنَّ) إذا خففت لم يبطل عملها ؛ لأنها إنما تعمل قياسًا على (إنَّ وأنَّ)، فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عَمَّا كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك لكن، فإذا قلت : ما جاءني زيدٌ لكن عمرو، فعمروٌ مرتفع بـ (لكن) على أنَّه الخبر، والاسم مضمرٌ محذوف.

عبارة التصريح : تعرض الشيخ خالد الأزهري لهذا الخلاف حيث قال : «وتُخفف (لكنَّ) فَتُهْمل وجوبًا ؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، ولتبايُن لفظها لفظَ الفعل نحو : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[٤].

وعن يُونس والأخفش جواز الإعمال قياسًا على (أنْ)، ولم يُسمع عن العرب : ما قام زيدٌ لكنْ عمرًا قائِمٌ، بنصب عمرو، وما ورد عن يونس أنَّه حكى فيها العمل، فهي رواية لا تُعرف »[٥].

وقد اختار المبرد مذهب يونس والأخفش، وذكر أنَّ (لكنَّ) مثل (إنَّ) في التخفيف والتثقيل، قال في سياق حديثه عن تخفيف (إنَّ) : « وقولك (لكن) بمنزلة (إنَّ) في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يُختار فيهما ؛ لأنها على الابتداء داخلة[٦] ».

وعنده أن (إنْ) المخففة يجوز النصب بها، فكذلك لكن المخففة.

وفي موضع آخر قال : « ولكنَّ للاستدراك، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها وهي مخففة كما ذكرتُ لك »[٧].

---

(١) انظر شرح الجمل ١/ ٤٣٦ .
(٢) انظر التوطئة صـ٢٣٧ ، وابن يعيش ٨/ ٨١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨ .
(٣) انظر المقتضب ١/ ١٨٩ .
(٤) من الآية (١٧) من سورة الأنفال .
(٥) التصريح ٢/ ١٠٠- ١٠١ .
(٦) المقتضب ١/ ١٨٩ .
(٧) السابق ٤/ ١٠٧ .

ومذهب الجمهور هو الراجح عندي وبه أقول ؛ لأنَّ الأصل في العمل الاختصاص ؛ فإذا زال الاختصاص بطل العمل، و(لكنّ) إذا خُففت زال اختصاصها بالأسماء، فتدخل عليها وعلى الأفعال، فيجوز أن تقول : ما قام زيدٌ لكن قام عمروٌ. ويحتاج إعمالها حينئذٍ إلى سماعٍ عن العرب كما هو شأن (إنَّ وأنَّ)، ولم يُسمع إعمال (لكن) مخففة، قال المرادي في حديثه عن تخفيف (لكن) : «منعُ إعمالها هو الصحيح ؛ لزوال اختصاصها ؛ ولمباينة لفظها لفظ الفعل، وأجازه الأخفش قياسًا ولم يُسْمع، وعن يونس أنَّه حكى فيها العمل، وهي رواية لا تُعرف »(١).

وقد اختار هذا الرأي – رأي الجمهور- ورجَّحه جماعةٌ من النحويين، منهم الرضي(٢)، وابن مالك(٣)، والمالقي(٤)، وأبو حَيَّان (٥)، وابن هشام(٦).

فالرضي في حديثه عن (لكن) قال : « فإذا خففت أُلغيت، والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخففة، ولا أعرف له شاهدًا »(٧).

وفي السياق نفسه قال المالقي : « فإذا خففت بطل عملها، ولم يُسمع لها عملٌ مع التخفيف عند أحدٍ من النحويين، ألا ترى قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾(٨)، وليس في

(١) شرح المرادي على التسهيل ١/ ٤٤٣ .
(٢) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٦٠ .
(٣) انظر شرح التسهيل ٢/ ٣٨ .
(٤) انظر رصف المباني صـ ٢٧٧ .
(٥) انظر الارتشاف ٢/ ١٥١ .
(٦) انظر شرح اللمحة البدرية ٢/ ٣٤- ٣٥ .
(٧) شرح الكافية ٢/ ٣٦٠ .
(٨) قرأ الأخوان وابن عامر بالتخفيف ورفع لفظ الجلالة ، والباقون بالتشديد ونصب لفظ الجلالة على أن لكنَّ عاملة : الدر المصون ٥/ ٥٨٦ .

القرآن من قرأ بالتخفيف مع النصب »[1].

وقد تضافرت هذه الجمهرة من العلماء على أن (لكن) إذا خففت بطل عملها فيما بعدها، وذلك لضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل، وعدم اختصاصها، وهو الرأي الراجح ؛ لأنَّ مستند هذا الرأي السماع، ومستند غيره – يونس والأخفش – القياس، وقد قال ابن جني في خصائصه : « إذا أدَّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كُنت عليه إلى ما هم عليه [2] ».

أما ما ذهب إليه يونس والأخفش فقد ضعفه ابن مالك بقوله : « وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على ما خفف من (إنَّ وأنَّ وكأنَّ)، ورَأْيُهما في ذلك ضعيف »[3].

نخلص من هذا كله إلى ترجيح رأي الجمهور من أن (لكنَّ) إذا خففت زال اختصاصها وبطل عملها، وردّ ما ذهب إليه يونس ومن تبعه، لافتقاره إلى السماع، والله أعلم

❁❁❁❁❁

حذف فعل الفاعل جوازًا

الفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل، وجواز حذفه إذا دلَّ عليه دليل ؛ لأنَّ الفعل كالمبتدأ في كونه أول الجزأين، والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين، فَسُلِك بالفعل سبيل المبتدأ في جواز الحذف، وعرض للفاعل مانع من مفارقته الخبر في جواز الحذف، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلُّوِّه ولزوم تأخيره [4].

(١) رصف المباني صـ ٢٧٧ .
(٢) الخصائص ١/ ١٢٥ ، وانظر الاقتراح صـ ٢٠٩ .
(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨ .
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٨ .

ومن هنا فإن حذف فعل الفاعل جائزٌ إذا دَلَّ عليه دليل، كأن يكون ما قبله مشعرًا به، نحو قراءة ابن عامر : « يُسَبَّحُ له فيها بالغدوِّ والآصال رجالٌ »[1] بالبناء للمجهول[2]، فرجالٌ فاعل لفعل مضمر تقديره : (يُسَبِّح) لأنَّ ما قبلها وهو (يُسَبَّح) مُشْعِرٌ به مع عدم صلاحية إسناده إلى رجال، لأنَّ الرجال ليسوا (مُسَبَّحِين)، بل (مُسَبِّحين) بكسر الباء.

عبارة التصريح :

وقد تعرض الشيخ خالد الأزهري لهذه المسألة، وعرض لرأْي يونس بن حبيب، في أثناء توجيه قول الفرزدق :

غداة أحلَّت لابن أصرمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عبيطات السدائف والخمرُ

قال الشيخ خالد : « فالخمرُ مرفوع بفعل محذوف يستلزمه (أحلَّت)، أي : وحَلَّت له الخمرُ ؛ لأنَّ أحَلَّت المزيد يستلزم (حَلَّت) المجرد.

وحكى أن الكسائي[3] سُئِل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال : بإضمار فعلٍ، أي : وحَلَّت الخمرُ، فقال يونس : ما أحسن والله ما وجَّهْتَه، غير أنني سمعتُ الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات، على جعل الفاعل مفعولاً[4] ».

هذا كلامه وأقول : من أحكام الفاعل أن فعله يجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل كأن يكون ما قبله مشعرًا به أو مستلزمًا له، نحو قول الشاعر :

---

(١) من الآية (٣٦) من سورة النور .

(٢) قرأ الجمهور بالبناء للفاعل (يُسَبِّح) وقرأه ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء على البناء للمفعول . انظر معاني القراءات للأزهري صـ٣٣٥ ، والحجة في القراءات لابن خالويه صـ ٢٦٢ .

(٣) انظر هذه الحكاية في مجالس العلماء للزجاجي صـ ٢٠ ، والكامل ١/ ٣٣٧ .

(٤) التصريح ٢/ ٢٦٠ .

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ (١)

فـ (ضارعٌ) فاعل لفعل محذوف دلَّ عليه ما قبله، فكأن سائلاً سأل : من يبكيه، فَقِيل : يبكيه ضارعٌ لخصومة، ثم حذف الفعل.

يقول ابن مالك في سياق حديثه عن الفاعل وأحكامه : « ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعرًا به قراءة ابن عامر وأبي بكر : (يُسَبَّح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ) فرجالٌ فاعل يُسَبِّح مضمرًا، لإشعار (يُسَبَّح) به، ومن الجائز أيضًا قول الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ (٢)

أما أبو حَيَّان ففي حديثه عن أحكام الفاعل قال : « والفعل بالنسبة إلى الفاعل واجب الذكر وواجب الحذف وجائز الحذف، فالأول ما لا دليل على حذفه، والثاني إذا ولَى ما يختص بالفعل وبعده ما يفسره... والثالث : إذا أشعر به ما قبله، فيجوز حذف الفعل نحو قراءة من قرأ : (يُسَبَّح له فيها بالغدوِّ والآصالِ رجالٌ) بفتح (الباء) يسبَّح، فرجال فاعل بفعل محذوف يدلُّ عليه ما قبله، أي : يُسَبِّحه رجالٌ » (٣).

وفي السياق نفسه ذكر ابن هشام للفاعل سبعة أحكام منها قوله : « الرابع أنَّه يصح حَذف فِعْله إنْ أجيب به نفي... أو استفهام محقق أو مقدر، كقراءة الشاميّ وأبي بكر : (يُسَبَّح له فيها بالغدو والآصال رجالٌ)، وقوله :

---

(١) البيت من الطويل ، لتوبة بن الحمير ، وموجود في المقتضب ٣/ ٢٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ١١٩ ، والمغني ٢/ ٦٢٠ ، وأوضح المسالك ٢/ ٩٣ ، والتصريح ٢/ ٢٦٠ ، والخزانة ١/ ١٤٧ .
والضارع : الذليل ، والمختبط : الطالب للمعروف .
والشاهد فيه حذف الفعل لإشعار ما قبله به والتقدير : يبكيه ضارعٌ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٨ – ١١٩ (بتصرف) .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٠- ١٨١ .

ليبك يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ

أي : يسبحه رجالٌ، ويبكيه ضارعٌ، وهو – يعني هذا الحذف- قياسي وفاقًا للجرمي وابن جني، أو استلزمه ما قبله كقوله :

غداة أحلَّت لابن أصرمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عبيطات السدائف والخمرُ

أي : وحَلَّت له الخمرُ ؛ لأنَّ أحَلَّت يستلزم حَلَّت [1] ».

فالأسماء المذكورة في الأمثلة السابقة مرفوعةٌ على الفاعلية لأفعال محذوفة، فكأنه قيل : من يُسبِّح، ومن يبكي ؟ فقيل : يسبحه رجالٌ، ويبكيه ضارعٌ، وكذا بيت الفرزدق :

غداة أحلَّت لابن أصرمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عبيطات السدائف والخمرُ

أي : وحلَّت له الخمرُ، لأنَّ الفعل أحلَّ مشعرٌ بحلَّ ومستلزم له، وهذا أحد وجهين وردا في تأويل هذا البيت، وله رواية أخرى ذكرها الإمام يونس بن حبيب حكاية عن الفرزدق وهي :

غداة أحلَّت لابن أصرمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عُبَيْطَاتُ السدائف والخمرُ

فتكون على القلب، بجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً، وهو بابٌ وارد عن العرب، يقول عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى : « والعرب تفعل هذا إذا كان الشيء من سبب الشيء، بدأوا بالسبب كما في آية : ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾[2] والعصبة هي التي تنوءُ بالمفاتيح، ويقال : إنها لتنوء عجيزتُها، والمعنى أنَّها هي التي تنوء بعجيزتها، وقال الأخطل :

(١) أوضح المسالك ٢/ ٩١- ٩٧ بتصرف .
(٢) من الآية (٧٦) من سورة القصص .

مثل القنافذ هَدَّا جون قد بلغت نجران أو بلغت سَوْءَاتِهم هجرُ (١)

وإنما السَّوْءَةُ البالغةُ هجر، وهذا البيت مقلوب (٢) »

وقد عَلَّق ابن عصفور على رواية قول الفرزدق بالقلب :

غداة أحلَّت لابن أصرمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عبيطاتُ السدائف والخمرُ

قائلاً : « الشاهد فيه رفع العبيطات ونصب الطعنة، وفصيح الإعراب فيه أن يرفع الطعنة وينصب العبيطات، لأنَّ الطعنة هي المُحِلَّة، والعبيطات والخمرُ المحَلَّتَانِ (٣) ».

وخلاصة القول : أن بيت الفرزدق قد ورد بروايتين، الأولى وهي المشهورة في كتب النحاة برفع (طعنة) ونصب (عُبَيْطاتِ) على أن الطعنة هي التي أحلت العبيطات، وحَلَّت له الخمر بسببها فيكون قد حذف فعل الفاعل لدلالة ما قبله عليه واستلزامه له، وهو التوجيه الذي قال به الكسائي واستحسنه يونس بن حبيب(٤).

أما الرواية الثانية فهي بنصب (طعنة) ورفع العُبَيطات وهي الرواية التي حكاها يونس عن الفرزدق نفسه، فتكون على قلب الإعراب، وهو من فنون كلام العرب كما قال ابن هشام : « من فنون كلام العرب القلبُ، وأكثر وقوعه في

---

(١) البيت من (البسيط) للأخطل من قصيدة يهجو بها جريرًا وقومه ، وموجود في الكامل ١/ ٣٧٠ ، والأصول ٢/ ٧١٩ ، والجمل صـ٢١١ ، والمحتسب ٢/ ١١٨ ، وابن الشجري ١/ ٣٦٧ ، والمغني ٢/ ٦٩٩ ، وديوان الأخطل صـ ١١٠ .
وهدَّا جون : من الهَدْج وهو مشي في ضعف ، وفيه إشارة إلى أنَّهم يتلصصون .
والشاهد قوله: (بلغت سوءاتهم هجرُ) وهذا على قلب الإعراب وهو نوعٌ من التفنن في اللغة .

(٢) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/ ٣٩ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٣ .
(٤) انظر التصريح ٢/ ٢٦٠ .

الشعر »[1].

وقد ذهب ابن عصفور إلى ترجيح ما حكاه يونس عن الفرزدق وأن البيت ورد على القلب، وأما من رواه برفع الطعنة فليست رواية، يقول ابن عصفور : «وأما قول أبي القاسم (يعني الزجاجي) : ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العبيطات فليست برواية، وإنما هو إصلاحٌ من الكسائي، وذلك أن يونس بن حبيب سأل الكسائي عن إنشاد هذا البيت فأنشده برفع الطعنة ونصب العُبيطات، فقال له يونس علام ترفع الخمر ؟ فقال على الاستئناف والقطع، فقال له : ما أحسن ما قُلت لولا أن الفرزدق أنشدنيه مقلوبًا » [2].

ولست مع ابن عصفور فيما ذهب إليه ؛ فإن يونس بن حبيب ما كان ليستحسن ما ذكره الكسائي لولا أنَّه جائزٌ وقويٌّ في المعنى، وإن كان يونس قد سمعه من الفرزدق مقلوبًا، فإن كثيرًا من الأبيات قد ورد عن العرب بأكثر من رواية، وجميعها صحيحٌ جائز في اللغة، وما دام المعنى صحيحًا، والتوجيه سائغًا من حيث الصناعة النحوية، فلا وجه لردِّه .

والله أعلم.

(١) المغني ٢/ ٦٩٥ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٣ ، وانظر أيضًا مجالس العلماء صـ ٢٠ .

المفعـــول لـــه

المفعول له هو : ما فُعِل لأجله فعلٌ مذكورٌ، أو هو : ما فُعِل لأجله مضمون عامله، نحو : ضربتُه تأديبًا، وقعدتُ عن الحرب جُبْنًا [١].

وحكمه النصب جوازًا.

وقد اشترط الجمهور لجواز نصبه ثلاثة شروط هي :

الأول : أن يكون مصدرًا.

الثاني : إبانة التعليل.

الثالث : أن يكون متحدًا مع عامله في الوقت والفاعل [٢].

وعلَّل ابنُ الحاجب اشتراط هذه الشروط الثلاثة بقوله :

« وإنما اشترط ذلك ليقوي معنى التعليل فيصح حذف الحرف الدالّ عليه، ووجه قوة التعليل عند توافر الشرائط أنَّها الغالب في التعليلات، فكان له تنبيه على التعليل، فيصحّ حذف الحرف لما فيها من القوة »[٣].

فإن فُقِد شرط من هذه الشروط تعيَّن جَرُّه بحرف التعليل، وهو (اللام) أو (في) أو (من) أو (الباء) [٤].

أمَّا عن الشرط الأول وهو كونه مصدرًا فقد قال أبو حَيَّان : « تضافرت النصوص على شرط أن يكون مصدرًا » [٥].

وقد علل ابن يعيش لهذا الشرط بقوله : « وإنما وجب أن يكون مصدرًا لأنه علةٌ وسببٌ لوقوع الفعل وداعٍ له، والدَّاعي إنما يكون حَدَثًا لاعَيْنًا »[٦].

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٥٠٧ .

(٢) انظر تمهيد القواعد ٤/ ١٨٨٦ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٨٦ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٢٦ .

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٦ .

(٥) الارتشاف ٢/ ٢٢١ .

(٦) شرح المفصل ٢/ ٥٢ .

وذهب يونس بن حبيب[1] وحده إلى جواز مجيئه غير مصدر، واحتجّ لذلك بقول بعض العرب : أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ، بنصب العبيد، يقولونه إذا وُصِفَ شخصٌ بأنَّه عنده عبيد وغير عبيدٍ، كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد، فتأوله يونس على أنَّه مفعول له مع أنَّه غير مصدر، والتقدير عنده : مهما يُذْكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيدٍ.

عبـارة التصريـح :

قال الشيخ خالد في سياق حديثه عن المفعول له : « وحكمه النصب بشروط، الأول : كونه مصدرًا ؛ لأنَّ المصدر يُشْعِر بالعِلِّيَّة، والذوات لا تكون عللاً للأفعال غالبًا، فلا يجوز جئتك السَّمْنَ والعَسَلَ بالنصب ؛ لأنه اسم عين لا مصدر، وهذا الشرط قاله الجمهور.

وأجاز يونس بن حبيب : أما العبيدَ فذو عبيدٍ، زاعمًا أن قومًا من العرب يقولون ذلك إذا وَصَفَ عندهم شَخْصٌ، شَخْصًا بعبيدٍ وغيرهم، كالمنكرين عليه وصَفْهَ بغير العبيد، وتأوَّل نصب العبيد على أنَّه مفعول له، وإن كان غير مصدر، بمعنى : مهما يُذْكَر شَخْصٌ لأجل العَبِيدِ فالمذكور ذو عبيد لا غير، فالعبيد عِلَّة للذكر، وهذا النصبُ أنكره سيبويه وقَبَّحَهُ، وقال إنَّه لغةٌ خبيثة قليلةٌ، وإنما يجوز هذا على ضعفه إذا لم يُرِد عبيدًا بأعيانهم، وأوَّله الزجاج على تقدير : أمَّا تَمَلُّك العبيد، أي : مهما يُذكر شخص من أجل تملُّك العبيدفذو عبيدٍ، وهذا كُلُّه مراعاةً للمصدر»[2].

هذا كلامه وأقول : إن النحويين مجمعون أنَّه يشترط في المفعول له أن يكون مصدرًا ؛ لأنَّ المصدر يكون عِلَّةً لما قبله، أما أسماء الأعيان فلا تكون عِلَّةً إلا بالتأويل، ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا يونس بن حبيب، حيث أجاز وقوع

(١) انظر مذهبه في الكتاب ١/ ٣٨٩ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٨٧ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٥ ، والتصريح ٢/ ٤٨٩ .
(٢) التصريح ٢/ ٤٨٩ .

المفعول له غير مصدرٍ، ومستنده في ذلك ما حكاه عن قوم من العرب أنهم يقولون : أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ، بالنصب، يقولون هذا إذا وُصف عندهم شخص بعبيدٍ وغير عبيد، وتأوله يونس على أنَّه مفعول له، وهذا الأمر قَبَّحه سيبويه ولم يَرُدَّه ؛ لأنه جاء على لسان بعض العرب، لكنه حكاه وعَقَّب عليه قائلاً : « وزعم يونُس أن قومًا من العرب يقولون : أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأما العبدَ فذو عَبْدٍ، يُجرونه مُجْرى المصدر سواءً، وهو قليل خبيث، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجمَّاء الغفير بالمصدر، وشَبَّهوا خمستهم بالمصدر، كأن هؤلاء أجازوا : هو الرجلُ العبيدَ والدراهِمَ، أي للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلم به، وإنما وجهه وصوابُه الرفع... وقد حملوه على المصدر وهذا قبيح ؛ لأنَّك لو تركته كان الرفع الصوابَ، فَخَبُثَ إذا أُجْرِى غيرُ المصدر كالمصدر[1] ».

فسيبويه لم يَرُدّه، وإنما أجازه على قُبْحه وخُبثه لأنه محكيٌّ عن قوم من العرب، يوضّح السيرافيّ هذا بقوله : « وكان سيبويه يُجيز النصب على ضعفه، إلَّا أن يكون العبيدُ بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة، فلو قال : أما العبيدُ الذين عندكَ أو الذين في دارك، أو هؤلاء العبيدَ لم يَجُز النصب »[2].

أما أبو حَيَّان فقد عقَّب على ما حكاه يونس بقوله : « وقَبَّح ذلك سيبويه، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يُرِد عبيدا بأعيانهم »[3].

وخلاصة القول : أن الراجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين من أنَّ المفعول له أو من أجله يُشترط فيه أن يكون مصدرًا ؛ لأنَّ المصدر يُشْعِر بالعلة للفعل الذي قبله، بخلاف اسم الذات، أمَّا ما حكاه يونس عن بعض العرب من قولهم : أما العبيدَ فذو عبيدٍ، بنصب العبيدَ، فإنه جائز على قُبحه وندرته، ووجه جوازه كما ذكر سيبويه أنَّه لم يُرِد عبيدًا بعينهم، حَتَّى يُحمل

(١) الكتاب ١/ ٣٨٩ .
(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥/ ١٧٣ .
(٣) الارتشاف ٢/ ٢٢١ .

على المصادر المبهمة كما أوضحه السيرافي، والوجه فيه الرفع كما ذهب إليه سيبويه. والله أعلم

❁❁❁❁❁

تقدم المستثنى على المستثنى منه

الأصل في أسلوب الاستثناء أن يأتي المستثنى منه ثم أداة الاستثناء، ثم المستثنى، نحو : قام القومُ إلاَّ عليًّا.

وقد يتخلَّف هذا الأصل فيتقدَّم المستثنى ويتأخر المستثنى منه، فإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وكان الكلام موجبًا وجب نصب المستثنى، نحو : قام إلاَّ زيدًا القومُ.

وإن كان الكلام منفيًّا ففيه خلاف بين النحويين على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيبويه [1] وجمهور النحويين إلى أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وكان الكلام منفيًّا وجب نصب المستثنى، نحو : ما قام إلاَّ زيدًا القومُ.

ثانياً : ذهب الكوفيون[2] والبغداديون إلى جواز الإتباع، فيجيزون فيه أيضًا الرفع نحو : ما قام إلَّا زيدٌ أحدٌ.

ويؤيد مذهبهم ما حكاه يونس[3] من أنَّه سمع بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما لي إلا أبوك ناصرٌ، بالرفع.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٥ ، وابن يعيش ٢/ ٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٨٣ .
(٢) انظر الارتشاف ٢/٣٠٧ ، والتصريح ٢/ ٥٦٤ .
(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٧ .

عبارة التصريح : في باب الاستثناء قال ابن هشام في أوضحه : « وإذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب مطلقًا »(١).

قال الشيخ خالد شارحًا وموضحًا : « وبعضهم وهو الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه غير النصب وهو الإتباع في المسبوق بالنفي، فيقول : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ، قال سيبويه : سمع يونُس بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما لي إلا أبوكَ ناصِرٌ، بالرفع، وقال حسَّان رضي الله عنه :

لأنهم لا يرجون منه شفاعةً إذا لم يكن إلا النبيُّون شافعُ (٢)

بالرفع، وجْهُهُ أن العامل وهو الابتداء في المثال، ويكن التامة في البيت، فُرِّغ لما بعد إلَّا، وهو : أبوك في المثال، والنبيُّون في البيت، وأن المؤخَّر وهو ناصِرٌ في المثال، وشافعٌ في البيت عامٌ لوقوعه في سياق النفي، أريد به خاصٌّ، فصحَّ إبداله من المستثنى، لكنه بدل كل من كل، لا بدل بعض »(٣).

هذا كلامه ويتبين من خلاله أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وكان الكلام منفيًّا فإن الجمهور يوجبون النصب، أما الكوفيون والبغداديون فإنهم يجيزون فيه أيضًا الرفع على البدلية، وأن كلامهم هذا يؤيده سماعُ يونس عن بعض العرب : ما لي إلا أبوك ناصرٌ، بالرفع. يقول سيبويه : « هذا بابُ ما يُقَدَّم فيه المستثنى، وذلك قولك : ما فيها إلَّا أباكَ أحدٌ، وما لي إلَّا أباكَ صديقٌ.

وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وَجْهُه

---

(١) انظر أوضح المسالك ٢/ ٢٦٨ .

(٢) البيت من الطويل ، لحسان بن ثابت ، وموجود في ديوانه صـ ١٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٩٠ ، وأوضح المسالك ٢/٢٦٨ ، والأشموني / ١٤٨ ، والدرر اللوامع ١/ ١٩٢ والشاهد فيه رفع المستثنى المتقدم على المستثنى منه في الكلام المنفي ، وهذا جائز عند الكوفيين والبغداديين ويونس من البصريين ، شاذ عند الجمهور .

(٣) التصريح ٢/ ٥٦٤ – ٥٦٥ .

عندهم أن يكون بدلاً، ولا يكون مبدلاً منه ؛ لأنَّ الاستثناء إنما حَدُّه أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وَجْهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخَّرتَ المستثنى »[1].

وفي نهاية الباب قال : « وحدثنا يونُس أنَّ بعضَ العرب الموثوق بهم يقولون : ما لي إلَّا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحدًا بدلاً، كما قالوا : ما مررتُ بمثله أحدٌ، فجعلوه بدلاً، وإن شئت قلت : ما لي إلَّا أبوك صديقًا، كأنك قلت : لي أبوك صديقًا »[2].

ويُعلل ابن يعيش وجوب النصب في المستثنى إذا تقدَّم على المستثنى منه، كما هو مذهب الجمهور بقوله : « وإنما لزم النصب في المستثنى إذا تقدم ؛ لأنه قبل تقدم المستثنى كان فيها وجهان : البدل والنصب، فالبدل هو الوجه المختار، والنصب جائز على أصل الباب، فلمَّا قَدَّمته امتنع البدلُ الذي هو الوجه الراجح ؛ لأنَّ البدل لا يتقدَّم على المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتأكيد، وليس قبله ما يكون بدلاً منه، فَتَعَيَّن النصب الذي هو المرجوح للضرورة »[3].

كما أشار الرضي إلى وجوب النصب وبطلان البدل إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه، وذلك قوله : « إذا كان المستثنى بعد إلَّا وتقدَّم على المستثنى منه وجب النصب، لأنه إن كان في الموجب فقد تقدَّم وجوب النصب، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل ؛ لأنَّ البدل لا يتقدَّم على المبدل منه ؛ لأنه من التوابع، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء »[4].

وقد اختار هذا الرأي وقال به جماعة من النحويين منهم ابن عصفور[5]، وابن

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٥ .
(٢) السابق ٢/ ٣٣٧ .
(٣) شرح المفصل ٢/ ٧٩ .
(٤) شرح الكافية ٢/ ٨٣ .
(٥) انظر شرح الجمل ٢/ ٢٦٣ .

يعيش[١]، وأبو حَيَّان [٢].

أما ما ذهب إليه الكوفيون والبغداديون فقد أشار إليه ابن هشام دون نسبة إليهم حيث قال : « وبعضهم يُجيز غير النصب في المسبوق بالنفي، فيقول : ما قام إلا زيدٌ أحدٌ، سَمِع يونس : ما لِيَ إلَّا أبوك ناصِرُ، وقال :

إذا لم يكن إلّا النبيُّون شافع [٣]

ووجْهُه أن العامل فُرِّع لما بعد إلَّا، وأن المؤخر عامٌّ أريد به خاصٌّ، فصحَّ إبداله من المستثنى، لكنه بدل كل [٤] ».

أمَّا ابن عصفور فقد أشار إلى هذا المذهب دون أن ينسبه، وأبطله بقوله : « وزعم بعض النحويين أنَّه يجوز فيه النصبُ على الاستثناء، وأن يكون ما بعد إلَّا مبنيًّا على ما قبلها، ويكون المستثنى منه تابعًا للاسم الذي قبله على الصفة أو على البدل، وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنه إذا قال : ما قام إلا زيدًا أحدٌ، فلا يخلو أن يجعل أحدٌ فاعل قام، وإلَّا زيدًا بدلاً منه، أو يجعل إلَّا زيدًا فاعلاً وأحدٌ بدلاً منه.

فإن جعل (أحدٌ) فاعلاً بقام، (وإلا زيدًا) بدلاً منه فباطل لأنَّ البدل تابعٌ، وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع، فإن جعلت (إلا زيدًا) فاعلاً، و(أحدًا) بدلاً منه فباطل ؛ لأنَّ (أحد) أعم من زيد، فلو جعلته بدلاً لكان عكس البدل ؛ لأنه ليس من أقسام البدل بدل كل من بعض »[٥].

والراجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه وجب نصبه مطلقًا، سواء أكان الكلام موجبًا

---

(١) انظر شرح المفصل ٢/ ٧٨- ٧٩ .
(٢) انظر الارتشاف ٢/ ٣٠٧ .
(٣) البيت سبق تخريجه .
(٤) أوضح المسالك ٢/ ٢٦٨ – ٢٧٠ .
(٥) شرح الجمل ٢/ ٢٦٣ .

أم منفيًّا.

أما ما حكاه يونس عن بعض العرب واستشهد به الكوفيون والبغداديون من جواز الرفع على البدلية فإنه ضعيف يكتفى بالمسموع منه فقط، لكنه لا يجوز القياس عليه، لأنَّ القياس إنما يكون على الكثير المطرد، وليس على القليل النادر، والله أعلم

❁❁❁❁❁

مجيء الحال معرفة

الحال وصفٌ فضلةٌ، ذُكر لبيان هيئة ما هو له [1].

وحَقُّها النصبُ لأنها فضلةٌ، والنصب إعراب الفضلات.

ولـمَّا كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه، لأنه مخبر عنه به ألزموه التنكير ؛ لئلا يتوهم كونها نعتًا ومنعوتًا، وأيضًا فإن الحال فضلة ملازم للفضلية فاستُثقِل واستحقَّ التخفيف بلزوم التنكير، وليس غيره من الفضلات ملازمًا للفضلية، لجواز صيرورته عمدةً بقيامه مقام الفاعل كقولك في ضربت زيدًا : ضُرِبَ زيدٌ [2].

لكن ورد عن العرب وقوع الحال معرفة في اللفظ أحيانًا، من نحو قولهم : جاء وَحْدَه، ورَجَعَ عَوْدَه على بدئه، وجاءوا الجمَّاء الغفير، وأرسلها العِرَاك.الخ.

وقد اختلف النحويون في ذلك، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب الجمهور إلى أن الحال لا تكون إلَّا نكرةً وما ورد مما ظاهره وقوعها معرفة فإنه مؤول بالنكرة، ففي قولهم : جاء وَحْدَه، التقدير : جاء متوحِّدًا أو منفردًا، وفي : رجع عَودَه على بدئه، التقدير : رجع عائدًا أو راجعًا، أي : رجع آخره على أوله، وفي قولهم : جاءوا الجمَّاء الغفير، التقدير : جاءوا جميعًا،

(١) انظر شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٣١١ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٦ .

وأما قولهم : أرسلها العراك، فالتقدير : أرسلها معتركةً [1].

ثانيًا : ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الحال معرفةً لفظًا إذا كان فيها معنى الشرط، فأجازوا عبدُ الله المحسنَ أفضلُ منه المسيء، والتقدير : عبد الله إذا أحْسَن أفضلُ منه إذا أساء [2].

ثالثاً : ذهب يونس بن حبيب والبغداديون إلى جواز وقوع الحال معرفة ؛ لورود ذلك في كلام العرب، من نحو قولهم : جاءوا الجمَّاء الغفير، ورجع عَوْدَه على بدئه، وادخلوا الأوَّل فالأول، يعني مترتبين، وأجازوا القياس على ذلك[3].

عبارة التصريح : قال الشيخ خالد معلقًا على بيت الألفية :

والحال إنْ عُرِّف لفظًا فاعتقد تنكيره مَعْنًى كوَحْدَك اجتهد

: « وذلك أن العرب قالوا : جاء وحده، فَوَحْدَ حال من فاعل (جاء) المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه، أي : متوحِّدًا أو منفردًا، وقالوا : رجع عودَه على بدئه، فَعَوْدَه بفتح العين حالٌ من فاعل (رجع) المستتر فيه، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه، أي : عائدًا أو راجعًا، والمعنى : رَجَع آخره على أوله...

وأجاز يونس والبغداديون أن تأتي الحالُ معرفة، وقاسوا على ذلك نحو : ادخلوا الأوَّل فالأول »[4].

هذا كلامه وأقول : الأصل في الحال أن تكون نكرة، والأصل في صاحبها أن يكون معرفة، وإنَّما كانت الحالُ نكرةً في الأصل لعدم الاحتياج إلى تعريفها،

---

(١) انظر شرح ابن الناظم على الألفية صـ٣١٥- ٣١٦ ، والارتشاف ٢/ ٣٣٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ٣٠١- ٣٠٤ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/٣٣٧ ، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٢٥٠ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٧ ، وابن يعيش ٢/٦٣ ، والارتشاف ٢/ ٣٣٧ ، وابن عقيل ٢/ ٢٥٠ .

(٤) التصريح ٢/ ٦١٤- ٦١٧ .

ولأنها لو كانت معرفة لالتبست بالصفة في بعض الصور، نحو : ضربتُ زيدًا الراكبَ، ولأنها في المعرفة خبر، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، ولأنها تقع في جواب (كيف)، وكيف سؤال عن نكرة (١).

يقول سيبويه : « فإذا كان الاسمُ حالاً يكون فيه الأمر لم تدخل الألف واللام ولم يُضف، لو قُلْتَ : ضربتُه القائِمَ، تريدُ : قائمًا، كان قبيحًا، ولو قلت : ضربتُه القائمَ، تريد : قائمًا، كان قبيحًا، فلمَّا كان كذلك جعلوا ما أضيف ونُصب نحو : خَمْستَهم، بمنزلة طاقته وجهده، وجعلوا الجمَّاء الغفير بمنزلة : العراك، وجعلوا قاطبةً وطُرًّا إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة، كقولك : كفاحًا ومكافحةً وفجاءة » (٢).

أي أنَّ ما جاء معرفة في اللفظ فإنه مؤولٌ بالنكرة حَتَّى يتمشَّى مع الأصل وهو أن الحال لا تكون إلَّا نكرةً، وهذا ما وضَّحه ابن مالك حيث قال : « وقد يجيء الحالُ مُعَرَّفًا بالألف أو بالإضافة، فيحكم بشذوذه وتأوله بنكرة، فمن المعرَّف بالألف واللام قولهم : ادخلوا الأوَّل فالأول، أي : مترتبين، وجاءوا الجماءَ الغفير، أي : جاءوا جميعًا، وأرسلها العراكَ، أي : معتركة، ومنه قراءة بعضهم : « **ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذَلَّ** »(٣)، ومن المعرَّف بالإضافة قولهم : رَجَع عَوْدَه على بَدْئه، وجلس وحده، وفَعَل ذلك جَهْدَه وطاقته، والمعنى : رَجَع عائدًا، وجلس منفردًا، وفَعَل جاهدًا ومطيقًا... ومن وقوع الحال معرفةً مؤولة بنكرة قول العرب : جاءت الخيلُ بدادِ، فبدادِ علم جنسي وقع حالاً لتأوله بنكرة، كأنهم

(١) انظر شرح ابن يعيش ٢/٦٢ ، والكناش ١/ ١٨٢ .
(٢) الكتاب ١/ ٣٧٧ .
(٣) من الآية (٨) من سورة المنافقون ، وهذه القراءة حكاها الخليل في كتاب العين مادة (خ ر ج)، وانظر شواذ ابن خالويه صـ١٥٧ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٣٨١ ، والإتحاف صـ٤١٧ .

قالوا : جاءت الخيلُ متبدِّدةً »[1].

كما ألمح أبو الفداء الأيوبيّ إلى هذا الرأي، حيث قال : « وإنما كانت الحالُ نكرة لعدم الاحتياج إلى تعريفها، وأمَّا ما ورد منها غير منكَّر فمؤول، ومنه قول لبيد :

فأرسلها العراكَ ولم يَزُدها ولم يُشْفق على نَغَصِ الدِّخالِ [2]

فالعراكُ وإن كان لفظه معرفةً فمعناه التنكير، أي : معتركةً » [3].

والراجح في هذه المسألة هو رأي الجمهور ؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا فضلة، والفضلاتُ نكرات ؛ ولأن الحال إذا جاز وقوعها معرفة فإنها قد تلتبس بالصفة في بعض الصور، كقولك : كافأت محمدًا المجتهدَ، فإذا اعتبرنا المجتهد حالاً فإنها تلتبس بالصفة حينئذٍ، وأما ما ذهب إليه الكوفيون من جواز ذلك إذا كانت الحال فيها معنى الشرط، فإنَّ ما استدلُّوا به من نحو : عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، فإن المحسنَ ونحوه منصوبٌ عند الجمهور على أ نه خبر لكان المحذوفة، والتقدير : عبد الله إذا كان المحسنَ أفضلُ منه إذا كان المسيءَ.

وأما ما ذهب إليه يونس بن حبيب من جواز وقوع الحال معرفة لوروده عن العرب ؛ وجواز القياس عليه، بالإضافة إلى جواز أن يكون الجماء في قولهم : جاءوا الجمّاء الغفير اسمًا وليس مصدرًا، وأن الألف واللام في نية الطرح، فقد ردَّه ابن يعيش بقوله : « وهذا غير سديد، إذ لو جاز هذا لجاز : مررتُ به القائِمَ، فتنصبه على الحال، وتنوي بالألف واللام الطرحَ، وذلك غير جائز »[4].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٢٦- ٣٢٧ .

(٢) البيت من الوافر ، للبيد ، وهو في ديوانه صـ١٠٨ ، والكتاب ١/ ٣٧٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٣٧ ، والإنصاف ٢/ ٨٢٢ ، وابن عقيل ٢/ ٢٤٨ ، والهمع ١/ ٢٣٩ .
والمعنى : يصف الشاعر الحمار الوحشي وأنه أرسل الأُتن إلى الماء مزدحمة .
والشاهد قوله (العراك) فإنه وإن كان لفظه معرفة فهو مؤول بالنكرة ، أي : معتركة .

(٣) الكناش ١/ ١٨٢- ١٨٣ .

(٤) شرح المفصل ٢/ ٦٣ .

فالراجح والمعتمد هو مذهب الجمهور، ولله دَرُّ ابن الخشاب حيث قال : « وكُلُّ ما جاء من الأحوال ظاهر لفظه التعريف، فإلى التنكير يرجعُ إذا أحسنت التأويل »(١). والله أعلم

❁❁❁❁❁

حذف حرف الجر وبقاء عمله

الأصل في حرف الجرِّ أن يكون موجودًا وظاهرًا في الكلام، نحو قوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾(٢).

وأحيانًا يُحذف حرف الجرِّ ويبقى عمله، وهذا الحذف قد يكون قياسيًّا مُطَّردًا، وقد يكون شاذًّا غير مطرد.

فالأول يكون في لفظ الجلالة (الله) في القسم، نحو : اللهِ لأفعلنَّ كذا، وفي حرف الجرّ (رُبَّ) خاصةً بشرط أن تكون بعد الواو أو الفاء أو بَلْ، نحو قول الشاعر :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليعافير وإلَّا العيسُ (٣)

أي : وَرُبَّ بلدةٍ.

وأما الثاني- وهو حذف حرف الجر وبقاء عمله شذوذًا – ففي غير ما تقدَّم، ومن ذلك قول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ عافاكَ اللهُ، أي :

---

(١) المرتجل في شرح الجمل صـ ١٦٢ .

(٢) من الآية (١) من سورة الإسراء .

(٣) البيت من الرجز ، وهو لجرَّان العود النميري ، وموجود في شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٩٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٦ .
والشاهد فيه حذف رُبّ وبقاء عملها ، وسَوَّغ ذلك وقوعها بعد الواو ، وهذا حذف قياسيٌّ مطرد .

بخيرٍ، أو على خيرٍ [1].

ومنه أيضًا قول الشاعر :

إذا قيل أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ أشارت كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابعُ[2]

ومنه ما حكاه الشيخ خالد الأزهري عن يونس في التصريح :

عبارة التصريح : في جواز حذف حرف الجرّ وبقاء عمله قال ابن هشام في الأوضح : وقد يحذف حرف الجرِّ غير (رُبَّ) ويبقى عمله.

وقال الشيخ خالد شارحًا وممثلاً : «... وكقولهم : مررت برجلٍ صالحٍ، إلَّا صالحٍ فطالحٍ، حكاه يونس بجرِّ (صالحٍ وطالح) بحرف جَرٍّ محذوفٍ، تقديره: إلَّا أمُرُّ أنا بصالحٍ، فقد مررتُ بطالحٍ، هذا تقدير ابن مالك [3].

وقَدَّره سيبويه[4] : إلَّا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، قيل : وتقدير سيبويه هو الصواب »[5].

هذا كلامه، ومنه يَتَبَيَّن أن يونس قد حكى عن العرب قولهم : مررتُ برجل صالحٍ، إلَّا صالحٍ فطالح، بجر (صالح وطالح) بحرف جرٍّ محذوف، وأن تقدير ابن مالك مختلف عن تقدير سيبويه، يقول سيبويه : « وزعم يونس أن من العرب من يقول : إن لا صالحٍ فطالحٍ، على : إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ، وهذا قبيح ضعيف... ولا يجوز أن يُضمر الجارُّ، ولكنهم لمَّا ذكروه في أوَّل كلامهم شبهوه بغيره من الفعل،

---

(١) يُنسب هذا القول لرؤبة بن العجاج ، وهو مَنْ هو في الفصاحة والبيان ، وهذا القول موجود في الكناش ٢/٨٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٢٩٩ ، وشرح التسهيل ٣/١٩٢ ، وابن يعيش ٨/٥٣ .

(٢) البيت من الطويل ، للفرزدق ، وموجود في ديوانه ٢/ ٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٩٣ ، والمساعد ٢/ ٢٩٦ ، والأشموني ٢/ ٢٣٣ .

والشاهد قوله : (أشارت كليبٍ) حيث حذف حرف الجر وبقي عمله ، والتقدير : أشارت إلى كليب ، وهذا الحذف شاذ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٩٢ .

(٤) انظر الكتاب ١/ ٢٦٢ .

(٥) التصريح ٣/ ٩٥ .

وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرتَ رُب ونحوها»[1].

أما ابن مالك ففي سياق حديثه عن حذف حرف الجر وبقاء عمله ذكر أن ذلك جائز بعد (إنْ أو الفاء) الجزائيتين، ومَثّل لذلك بقوله : (ومثال الجرِّ بمضمر بعد إنْ والفاء الجزائيتين ما حكى يونس من قولهم : مررتُ برجلٍ صالحٍ، إلَّا صالحٍ فطالحٍ، على تقدير : إنْ لا أمُرُّ بصالحٍ فقد مررتُ بطالحٍ، وأجاز : امرر بأيهما أفضل، إنْ زيدٍ وإن عمروٍ »[2].

وهذا النوع من الحذف جعله ابن مالك مقيسًا إذا دلّ على الحرف دليل، حيث ذكر عدَّة شواهد لهذا الحذف ومنها ما حكاه يونس، ثم قال : « والقياس على هذه الأوجه كُلِّها جائزٌ » [3].

وجمهور النحاة يجعلون هذا الحذف شاذًّا لا يُقاس عليه، يقول الفراء : « ولم يَجُز أن تقول في الخفض : قد أمرتُ لك بألفٍ ولأخيك ألفين، وأنت تريد: بألفين ؛ لأنَّ إضمار الخافض غير جائز، ألا ترى أنك تقول : مَنْ ضربت ؟ فتقول: زيدًا، ومن أتاكَ ؟ فتقول : زيدٌ، ويُضْمَرُ الرافع والناصب، ولو قال : بِمَنْ مررت؟ لم تقل : زيدٍ ؛ لأنَّ الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد »[4].

أما ابن عصفور فبعد أن سرد حروف الجرِّ ومعانيها صَرَّح قائلاً : « وحروف الجرّ لا يجوز إضمارها وإبقاءُ عملها إلَّا في ضرورة شعر »[5].

ولكن لماذا لم يَجُز حذف حرف وبقاء عمله كما جاز ذلك في الناصب والرافع؟ يجيب ابن عصفور عن هذا السؤال قائلاً : « وإنما لم يجز إضمار الخافض وإبقاء عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع ؛ لأنَّ الخافض أضعف ؛ لأنه

(١) الكتاب ١/ ٢٦٢- ٢٦٣ .
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٩٢ .
(٣) السابق ٣/ ١٩٢ .
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٧ .
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٨٣ .

مختص بالأسماء، فليس له تصرفُ الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال... وأيضًا فإن الحروف لا تعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه، ألا ترى أنَّك إذا قلت : مررتُ بزيدٍ فإنما خفضت زيدًا بمررت بواسطة الباء، فلمَّا احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضَعِيفًا فلم يُتَصَرَّف فيها لذلك »[1].

وخلاصة القول : أن حذف حرف الجر وبقاء عمله إنما يكون قياسيًّا في بعض المواضع، كما في لفظ الجلالة في القَسَم، وفي (رُبَّ) خاصةً، وإنما كان ذلك قياسيًّا نظرًا لكثرته في الأساليب العربية، أما في غير ذلك فَيُعَدُّ شاذًّا غير مقيس، وذلك لقلته وندرته، ولا يُقاسُ على القليل النادر، وهذا النوع من الحذف وإن كان غير مقيس إلَّا أنَّه لابُد من قبوله ؛ لأنه وارد عن العرب الفصحاء المحتج بكلامهم، ونحن إنما ننطق بلغتهم ونحتذي في جميع ذلك أمثلتهم[2]، فنقيس على الكثير المطرد، ونكتفي بالمسموع القليل أو النادر ولا نقيس عليه ومنه ما حكاه يونس عن العرب من قولهم : مررتُ برجلٍ صالحٍ، إلَّا صالحٍ فطالحٍ، وهو وإنْ كان قبيحًا ضعيفًا – كما ذكر سيبويه – إلا أنَّه لابد من قبوله وعدم القياس عليه،

والله أعلم

❁❁❁❁❁

استعمال (لكن) حرف عطف

من أخوات إنَّ (لكنَّ) وهي تعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر، نحو قوله تعالى : ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[3].

وإذا خففت بطل عملُها كما هو معروف من مذهب الجمهور، ولكن هل تخرج عن هذا الاستعمال فتُستعمل حرف عطف ؟ هذا ما أجَاب عنه **الشيخ خالد**

(١) السابق ١/ ٤٨٣ – ٤٨٤ .
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥١ .
(٣) من الآية (١٧) من سورة الأنفال .

الأزهري حيث قال : « وأما (لكنْ) فعاطفة، خلافًا ليونُس، وتبعه ابن مالك في التسهيل، وإنما تعطف بشروط ثلاثة، إفرادُ معطوفها، وأن تُسْبَق بنفي أو نهي عند البصريين، وألاَّ تقترن بالواو عند الفارسي والأكثرين [1] ».

هذا كلامه، وأقول : اختلف النحويون في مجيء (لكنْ) حرف عطف على مذهبين :

الأول - مذهب الجمهور : ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (لكنْ) المخففة قد تأتي حرف عطف.

يقول إمام النحاة سيبويه : « واعلم أن (بَلْ، ولا بلْ، ولكنْ) يشركن بين النعتين فَيُجرَيَان على المنعوت، كما أَشْرَكَت بينهما الواو والفاء وثُمَّ وأَوْ، ولا، وإمَّا، وما أشبه ذلك »[2].

أي أنّ (لكن) عنده من بين الحروف التي تأتي للعطف فتشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم، مثلها مثل الواو والفاء وثم من حروف العطف.

أما المبرد ففي باب حروف العطف قال : « ومنها (لكنْ) وهي للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلَّا لتركِ قصةٍ إلى قصةٍ تامة، نحو قولك : جاءني زيدٌ لكن عبد الله لم يأتِ، وما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ، وما مررت بأخيك لكنْ عَدُوِّك »[3].

ولكونها عاطفة عندهم شروط منها أن تسبق بنفي أو نهي، ومنها ألَّا تسبقها الواو، كما ذهب إليه الفارسي.

يقول ابن يعيش في سياق حديثه عن (لكن) : « واعلم أن (لكن) تكون للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو، وكانت بعد نفي فعطفت

(١) التصريح ٣/ ٦٠٠ .
(٢) الكتاب ١/ ٤٣٥ .
(٣) المقتضب ١/ ١٢ .

مفردًا على مثله »[1].

المذهب الثاني - مذهب يونس : « ذهب يونس ابن حبيب- وتبعه ابن مالك- إلى أنَّ (لكنْ) حرف استدراك، خفيفة كانت أو ثقيلة، ولا تكون حرف عطف أبدًا.

يقول ابن عصفور : « ذهب يونس إلى أن (لكنْ) ليست بعاطفة، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها، قال تعالى : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[2] فرسولُ الله معطوف على خبر كان، ولو كانت لكن هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف [3] ».

وهذا أيضًا ما ألمح إليه ابن يعيش حيث قال : « وكان يونس – فيما حكاه عنه أبو عمرو – يذهب إلى أنَّ (لكن) إذا خففت كانت بمنزلة (إنَّ وأنَّ) وكأنها إذا خففا لم يَخْرُجَا عَمَّا كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك تكون (لكن) إذا خففت»[4].

وقد اختار ابن مالك – رحمه الله – مذهب يونس في أنَّها لا تكون عاطفة البتة، وذلك قوله في باب حروف العطف : « وذكرتها الآن متتابعة عارية من شرح معانيها وبيان أحكامها لتحفظ ويُعْلَمَ المجمع عليه والمختلف فيه، فنفيتُ أن يكون منها (لكنْ) موافقًا ليونس، فإنها عنده حرف استدراكٍ لا حَرْفَ عطفٍ، فإن وليها مفردٌ معطوفٌ، فعطفه بواوٍ قبلها لا يُسْتَغْنَى عنها إلَّا قبل جُمْلةٍ مُصَرَّحٍ بِجُزْأيها، نحو : ما قام سعدٌ ولكن سعيدٌ، ولو كانت عاطفة لاستغنى بها عن الواو، كما استُغنى بِبَلْ وغيرها »[5].

والراجحُ عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه يونس، من أن (لكنْ) لا تكون عاطفة ؛ لأنَّ الجمهور وهم القائلون بأنها تأتي حرف عطف اشترطوا أن

---

(١) شرح المفصل ٨/١٠٦ .
(٢) من الآية (٤٠) من سورة الأحزاب .
(٣) شرح الجمل ١/ ٢٢٤ .
(٤) شرح المفصل ٨/ ١٠٦ .
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣ .

تُسْبَق بالواو، ولو كانت (لكن) حرفًا عاطفًا بنفسه لما احتاجت إلى هذه الواو، وإنما العطف في الحقيقة هو بالواو وليس بلكن ؛ ولأن ما يُوجَد في كتب النحويين من نحو : ما قام سعدٌ لكنْ سعيدٌ، باستعمالها عاطفة في غير الواو إنما هو من كلام النحويين وأمثلتهم، وليس من كلام العرب[1]، كما أن سيبويه لم يُمَثِّل لكونها عاطفة إلا مع الواو، لأنه لا يجيز العطف بها إلَّا مسبوقَةً بالواو، فترجَّح ما ذهب إليه يونس من أن (لكنْ) المخففة لا تستعمل عاطفة. والله أعلم

(لَبَّىْ) بين الإفراد والتثنية

من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظ (لَبَّىْ)، وهو يضاف إلى المضمر كثيرًا نحو : لبَّيْك اللهم لبَّيْك، أما إضافته إلى الظاهر فنادرة أو شاذة نحو : لبَّىْ زيدٍ.

وقد اختلف النحويون في (لبَّىْ) أهو مفرد أو مثنى، وتعرَّض **الشيخ خالد الأزهري** لهذا الخلاف حيث قال : « وشَذَّت إضافة (لبَّىْ) إلى الظاهر في نحو قوله، وهو أعرابي من بني أسد :

دَعَوْتُ لما نَابَني مِسْورًا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْورِ[2]

وقال سيبويه : هذا البيت فيه رَدٌّ على يُونُس في زَعْمِه أنَّه – أي – (لَبَّىْ) مُفْرَدٌ، وأصلُه : (لبَّا) بألف بعد الموحَّدة، على وزن فَعْلَى بسكون العين، فَقُلبت ألفه ياءً لأجل الضمير، كما قُلبت في (لَدَى وعلى) لاتِّصال الضمير بهما، إذ يُقال فيهما : لَدَيْكَ وعَلَيْك.

ووجه الردِّ من البيت أن الياء قد وُجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف

---

(١) السابق ذاته .

(٢) البيت من المتقارب وكما قال منسوب لرجل من بني أسد ، وهو من الخمسين المجهولة عند سيبويه ، وانظره في الكتاب ٣٥٢/١ ، والمحتسب ٧٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٧ ، والأشموني ٢/ ٢٥١ .
والشاهد قوله (فلبَّيْ يدي) حيث قُلِبت ألف لبَّى ياء وثبتت مع الظاهر ، وهذا مما يقوي مذهب سيبويه ، ويبطل مذهب يونس في أنَّها مثل ألف لدى وعلى .

(لَدَى وعَلَى) لم تنقلب مع الظاهر، إذ يقال : لدى الباب، وعلى زيدٍ، ببقاء الألف على حالها » [1].

هذا كلامه، وأقول :

اختلف النحاة في لفظ (لبَّىْ) هل هو مفرد أو مثنى، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن كلمة (لبَّىْ) مثناة لفظًا والغرض من تثنيتها التكثير والمبالغة، فمعنى (لبَّيْكَ) أي : إجابة بعد إجابة، وياؤها للتثنية، يقول سيبويه : « وزعم يونُس أن لَبّيْكَ اسم واحدٌ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك : عَلَيْكَ.

وزعم الخليل أنَّها تثنية بمنزلة حواليك، لأنَّا سمعناهم يقولون : حنانٌ... ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تُفْرِد ؛ لأنَّك إذا أظهرت الاسم تَبيَّن أنَّه ليس بمنزلة (عليك وإليك) ؛ لأنك لا تقول : لَبَّيْ زيدٍ، وسَعْدَيْ زيدٍ [2] ».

واحتج سيبويه بقول الشاعر :

دَعَوْتُ لما نَابَني مِسْورًا فَلَبَّى فَلَبَّـيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

لأنَّ الألف لو كانت مثل ألف (لدي وعلي) لبقيت على حالها ولم تُقلب ياء، كما يقال : لدى زيد وعلى محمد، بلا قلب[3].

ثانياً : ذهب يونس[4] بن حبيب إلى أن لفظ (لَبَّيْ) مفردٌ وأن ألفه كألف (لدي وعلي)، ثم قُلبت عند الإضافة ياءً كما في (لديك وعليك)، وأصل (لبَّيْ) (لبَّا) بألف بعد الباء، وهي على وزن (فَعَل) ثم قلبت ياءً.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣/ ١٤٩- ١٥٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٥١ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) انظر مذهبه في الكتاب ١/ ٣٥١ ، والمحتسب ١/ ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤١٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٧ ، والتصريح ٣/ ١٤٩ .

وقد أشار ابن عصفور إلى مذهب يونس، وأفسده بقوله : « ومذهب يونس أنَّه اسم مفرد، كأنه عنده قبل الإضافة (لبَّا) وقُلبت ألفه ياء لإضافتها إلى المضمر نحو : لديك وعليك.

وهذا فاسدٌ بدليلين، أحدهما : أن لبَّيْك قد ثبتت فيه الياء مع إضافته إلى الظاهر في مثل قوله :

دَعَوْتُ لما نَابَني مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(١)

والآخـر : أنَّه قد سُمِعَ : (لَبَّ) ولم يُسْمَع (لبَّيْ) اسمًا »(٢).

كما ذكر أبو حَيَّان أيضًا مذهب يُونس وردَّه حيث قال : « وذهب يونس إلى أنَّه مفردٌ وأصله قبل الإضافة (لبَّا) وقُلبت ألفُه ياءً لإضافته إلى المضمر كما قلبوا في (لديْك وعليك). ورُدَّ مذهب يونس بأنَّه لو كان انقلابُ الألف لأجل الضمير لما انقلبت مع الظاهر في قول الشاعر :

دَعَوْتُ لما نَابَني مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ(٣) ».

ورأيُ يونس هنا مرجوحٌ ؛ لأنه لو كانت ألف (لَبَّى) مثل ألف (لدى وعلى) لثبتت عند الإضافة إلى الظاهر، كما في : لدى زيدٍ وعلى عمر، فكُنتَ تقول : لبَّا زيدٍ ولبَّا عمرو، ولكن هذا لم يرد عن العرب، بل الواردُ هو ثُبوتُ الياء عند الإضافة إلى الظاهر، كما في قول الشاعر :

دَعَوْتُ لما نَابَني مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

وإن كان بعضهم قد اعتذر ليونس بأنَّه قد أجرى الوصلُ مجْرى الوقف، كما تقول في الوقف (عَصَيْ وفَتَيْ) فكذلك (لبَّيْ) ثم وصل ناويًا ذلك (٤). لكنَّ

---

(١) سبق تخريجه صـ .

(٢) شرح الجمل ٢/ ٤١٤ .

(٣) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ١٥٤ – ١٥٥ .

(٤) انظر المحتسب ١/ ٧٩ .

اللغة لا تُبنى على القليل النادر، وإنما تُبنى القواعد على الكثير الغالب، فالراجح عندي في هذه المسألة هو مذهب سيبويه والجمهور.

والله أعلم.

❁❁❁❁❁

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجـارّ

من مسائل الخلاف بين النحويين اختلافهم في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، وقد تعرض الشيخ خالد الأزهري لهذا الخلاف في ثنايا تعليقه على قول ابن مالك.

وَعَوْدُ خافضٍ لدى عطف على ضمير خفضٍ لازمًا قد جُعِلا

حيث قال : «... ولا يَكْثُر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفًا كان الخافض أو اسمًا... وليس عَوْدُ الخافض بلازمٍ وفاقًا ليونُس والأخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال :

وليس عندي لازمًا إذْ قد أتَى في النظم والنثر الصحيح مُثْبَتًا (١) »

هذا كلامه، وأقول : اختلف النحويون في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وجاء خلافهم على النحو التالي :

أولاً : ذهب جمهور البصريين إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة حرف الجرّ، نحو : مررتُ بك وبزيدٍ، ولهم في ذلك حُجَّتان، **الأولى** : أن ضمير الجرّ شبيه بالتنوين ومعاقبٌ له، وكما لا يعطف على التنوين، كذلك لا يعطف على الضمير المجرور.

والثانية : أن حَقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يَصْلُحَا لحلول كل واحدٍ منهما محلَّ الآخر، وضمير الجرِّ غير صالحٍ لحلوله محلّ ما يُعطف عليه، فامتنع العطف

(١) التصريح ٣/ ٦١٤ – ٦١٧ بتصرف .

عليه إلا مع إعادة الجارَّ [١].

يقول سيبويه : « ومما يَقْبُح أن يَشْرَكه المُظْهَرُ علامةُ المضمر المجرور، وذلك قولك : مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمروٍ، كرهوا أن يَشْرَكَ المُظْهَرُ مضمرًا داخلاً فيما قبله ؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جَمَعت أنَّها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين »[٢].

وإلى الرأي نفسه ذهب ابن يعيش حيث قال : « وإذا كان الضميرُ مخفوضًا لم يَجُز العطف عليه إلا بإعادة الخافض، لو قُلْتَ : مررتُ بك وزيدٍ، أو : به وخالدٍ، لم يَجُزْ حتى تُعِيدَ الخافض فتقول : مررتُ بك وبزيدٍ، وبه وبخالدٍ، من قبل أن الضمير صار عوضًا من التنوين، والدليل على استوائهما قولهم : يا غلام، فيحذفون الياء التي هي ضمير كما يحذفون التنوين، وإنما اسْتَوَيَا لأنهما يجتمعان في أنهما على حرفٍ واحدٍ، وأنهما يُكملان الاسم الأول، ولا يُفصل بينهما، ولا يصح الوقف على ما اتَّصَلا به دونهما، وليس كذلك الظاهر المجرور »[٣].

ثانياً : ذهب الكوفيون ويونس والأخفش إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارِّ، فيجوز على مذهبهم أن تقول : مررتُ بك وزيدٍ، بجرِّ زيدٍ عطفًا على الضمير المجرور في (بك).

وقد استدلَّ هؤلاء على صحة مذهبهم بورود ذلك عن العرب شعرًا ونثرًا، فمن النثر قراءة حمزة بن حبيب : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[٤] بِجرِّ الأرحام عطفًا على الضمير المجرور في (به)، وهي أيضًا قراءة[٥] ابن عباس

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٥ ، والكناش ١/ ٢٢٩ ، والارتشاف ٢/ ٦٥٨ .
(٢) الكتاب ٢/ ٣٨١ .
(٣) شرح المفصل ٢ / ٧٧ .
(٤) من الآية الأولى من سورة النساء .
(٥) انظر هذه القراءة في التيسير للداني صـ٧٨ ، والكشاف ١/ ٢٤١ ، والبحر المحيط ٣/ ١٥٧ ،

والحسن وقتادة والنخعي.

وكذلك قول بعض العرب : ما فيها غيرُه وَفَرَسِهِ [1].

وأما الشعر فمنه قول الشاعر :

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[2]

حيثُ عطف قوله : (والأيامِ) بالجر على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجار، وهذا يدل على جوازه.

وقد ردَّ البصريون هذه الأدلة وأوَّلوها حيث قالوا :

أما احتجاجهم – يعني الكوفيين ويونس – بقراءة حمزة (**وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ**) فلا حجة لهم فيه لاحتمال أن يكون على القسم، وهم يُقسِمون بالأرحام ويُعَظِّمونها، وجاء التنزيل على استعمالهم، أو يكون من باب حذف حرف الجر لدلالة الأول عليه، والعرب قد تحذف الخافض لدلالة ما تقدم عليه[3].

وأمَّا قول الشاعر : **فاذهب فما بك والأيام من عجب،** فلا حُجَّةَ لهم فيه أيضًا لأنه مجرور على القسم، لا بالعطف على الضمير المجرور في (بك)، أو يكون على حذف حرف الجرِّ لدلالة الأول عليه، وكذلك الحال في قول العربي : ما فيها غيرُه

ومعجم القراءات ٢/ ١٠٤ .

(١) انظر هذا القول في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٦ ، وابن الناظم على الألفية صـ ٥٢٤ .

(٢) البيت من البسيط ولم يُعرف قائله ، وموجود في الكتاب ٢/ ٣٨٢ ، والكامل للمبرد ٣/ ٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤ ، وشواهد التوضيح لابن مالك صـ٥٥ ، والكناش ١/ ٢٣٠ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٤ ، والأشموني ٣/ ١٥ ، والخزانة ٥/ ١٢٣ .
والشاهد قوله : (فما بك والأيام) حيث عطف الأيام على الضمير المجرور في به من غير إعادة حرف الجر ، وهذا شاهد للكوفيين ويونس .

(٣) انظر شرح ابن الناظم على الألفية صـ ٥٤٦ .

وفَرسِهِ.

والراجحُ عندي في هذه المسألة هو قول يونس بن حبيب والأخفش والكوفيين ؛ من جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، وذلك لكثرة الوارد منه شعرًا ونثرًا، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾ في قراءة حمزة وغيره، وقوله تعالى : ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[1] فإن جرَّ المسجد بالعطف على (سبيل الله) لا يجوز باتفاق لأنه يؤدّى إلى استلزام الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي وهذا ممتنع، فَتَعَيَّن جَرُّه بالعطف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجارّ، وذلك لدلالة ما تقدم عليه [2].

وأمَّا ردُّ البصريين لهذه الأدلة – على كثرتها – ففيه من التعسف ما فيه، حتى ذهب المبرد إلى أن قراءة حمزة لا تَحِلُّ القراءةُ بها، وهذا قولٌ غير مرضيٍّ منه، إذ كيف يَرُدُّ قراءة متواترة قرأ بها جمع من الصحابة والتابعين، وإذا تواترت الرواية على صِحَّة القراءة لم يكن سبيل إلى رَدِّها، وما المانع من أن يُجِيزوا هذا الوجه الذي ذهب إليه يونس والكوفيون، ويجيزوا معه أوْجُهًا أخرى ولو متكلفة كما هو الحال في تقديراتهم، بدلاً من رفض هذه الأدلة، ورَدِّ ما تواتر من القراءات وغيرها مما لا يجوز رَدُّه أو الطعنُ فيه.

ولله دَرُّ ابن مالك حيث استشهد لصحة هذا المذهب – أعني مذهب يونس والكوفيين – بحديث رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ–، وهو قوله : « إنما مثلكم واليهود والنصارَى كرجلٍ استعمل عُمَّالاً... الخ »[3]، ثم علَّق قائلاً : «تَضَمَّن هذا الحديث العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وهو ممنوع

(١) من الآية (٢١٧) من سورة البقرة .
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٨ .
(٣) الحديث رواه البخاري في صحيحه ١/ ١٤٦ .

عند البصريين إلا يونس وقطربًا والأخفش، والجواز أَصَحُّ من المنع ؛ لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظمًا ونثرًا » (١).

والله أعلم

❁❁❁❁❁

حكم المنادى المبني المنون للضرورة

المنادى إما مفرد وإما غير مفرد وهو المضاف والشبيه بالمضاف، فإن كان مفردًا فإما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة، وإما أن يكون نكرة غير مقصوردة.

فإن كان مفردًا علمًا أو نكرة مقصودة فإنه يبنى على الضمِّ، نحو : يا محمدُ أقبل، ويا رجلُ اجتهد، هكذا من غير تنوين.

فإذا اضطر شاعرٌ إلى تنوينه نَوَّنه، وجاز له حينئذ **وجهـــان** :

الأول : تنوينه وهو مضموم. **الثاني** : تنوينه منصوبًا.

والأول مذهب سيبويه وشيخه الخليل، والثاني مذهب يونس وجماعة من النحويين (٢).

وقد تعرض الشيخ خالد الأزهري لهذه المسألة ؛ حيث قال في سياق حديثه عن أقسام المنادى : « القسم الرابع من أقسام المنادى ما يجوز ضَمُّه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضمّ إذا اضْطُرَّ الشاعر إلى تنوينه سواء كان علمًا أو نكرة مقصودة، فالعلم كقوله وهو الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ (٣)

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ ٥٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٢٠٢ ، والارتشاف ٣/ ١٢٥ ، وابن الناظم على الألفية صـ ٥٧٠ .

(٣) البيت من الوافر ، للأحوص ، وموجود في الكتاب ٢/ ٢٠٢ ، والأصول ١/ ٣٤٤ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٩٦ ، والجمل للزجاجي صـ١٥٤ ، ومجالس ثعلب صـ٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣٥١ ، والإنصاف ١/ ٣١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٧ ، وابن عقيل ٣/ ٢٦٢.
والشاهد قوله (مطرٌ) حيث اضطر إلى تنوينه ، فنونه وأبقاه مضمومًا وهو مذهب سيبويه ،

بتنوين (مطر) الأول مع بقاء ضمه على البناء.

والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير :

أعبدًا حَلّ في شُعَبي غريبًا أَلُؤمًا لا أبا لك واغترابا (١)

بتنوين (عبدًا) مع نصبه على الإعراب إجراءً للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة.

واختار الخليل وسيبويه والمازني الضَمَّ مطلقًا ؛ لأنه أكثر في كلامهم.

واختار أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر **ويونس** والجرمي والمبرد النصب مطلقًا »(٢).

هذا كلامه، وأقول :

اختلف النحاة في المنادى المضموم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه على مذهبين :

الأول : ذهب سيبويه تبعًا لشيخه الخليل إلى أنَّه إذا اضطرَّ الشاعر إلى تنوين المنادى المضموم كان له تنوينه وهو مضمومٌ تشبيهًا له بالمرفوع الذي لا ينصرف، فإنهُ يُنَوَّن على لفظه اضطرارًا، كأن يُقال مثلاً : هذا أحمدٌ يا فتى.

يقول سيبويه : « وأما قول الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ (٣)

فإنَّما لخفة التنوين كما لحق ما لا ينصرف ؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس

ويجوز نصبه منونًا على مذهب أبي عمرو ويونس والجرمي .

(١) البيت من الوافر ، لجرير بن عطيَّة الخطفي ، وموجود في الكتاب ١/ ٣٤٤ ، ومجالس العلماء صـ ١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٧ ، وشرح ابن الناظم على الألفية صـ ٢٦٨ ، والأشموني ٣/ ١٤٥ ، والخزانة ١/ ٣٠٨ .

والشاهد قوله (أعبدًا) حيث اضطر إلى تنوينه وهو منادى مفرد نكرة مقصودة ، ثم نصبه ، وهذا جائز على مذهب أبي عمرو ويونس والجرمي .

(٢) التصريح ٤/ ٣٦- ٣٧ .

(٣) سبق تخريجه .

مثل النكرة ؛ لأنَّ التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال، وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا ؛ لأنك أردتَ في حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منوَّن، فلما لحقه التنوين اضطرارًا لم يُغَيَّر رفعه كما لا يُغيَّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع [1] ».

وقد اختار الرضيّ هذا الرأي ولم يَنْسبه إلى سيبويه، وذلك قوله : « وإذا اضْطُرَّ إلى تنوين المنادى المضموم اقْتُصِرَ على القدر المضطرِّ إليه من التنوين، قال الشاعر :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ [2]

كما أشار أبو حَيّان إلى مذهب الخليل وسيبويه حيث قال : « والمنادى المضموم قد يُنَوَّن اضطرارًا، واختيار الخليل وسيبويه والمازني بقاءُ ضَمِّه»[3].

المذهب الثاني : ذهب أبو عمرو ويونس وعيسى بن عُمَر والجرمي[4] إلى أن المنادى المبني على الضمِّ إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، فإنه يُنصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين، ولمضارعته للنكرة بالتنوين ؛ ولأن التنوين يعاقب الإضافة، فيُجْرونه على أ صله لذلك.

وقد أشار سيبويه إلى هذا المذهب حيث قال مُعَقِّبًا على بيت الأحوص : «وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرًا، يُشبهه بقوله : يا رجلاً، يجعله إذا نُوِّن وطال كالنكرة، ولم نَسْمَع عَرَبيًّا يقوله، وله وجهٌ من القياس إذا نُوِّن وطال كالنكرة »[5].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٢ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٣٥١ ، والبيت سبق تخريجه صـ
(٣) الارتشاف ٣/ ١٢٥ .
(٤) انظر الإنصاف في حل مسائل الخلاف ١/ ٣١١ ، وابن الناظم على الألفية ، صـ ٥٧٠ ، والأشموني ٣/ ١٤٥ .
(٥) الكتاب ٢/ ٢٠٣ .

فسيبويه مع أنَّه لم يسمعه من أحد من العرب، إلَّا أنَّه ذكر أن له وجهًا من القياس، وهذا منتهى الحيدة والنزاهة، وهكذا ينبغي أن يكون العالم.

كما ألمح ابن الشجري في أماليه إلى هذا المذهب حيث ذكر بيت الأحوص مرفوعًا على مذهب سيبويه ثم عَقَّب بقوله : « وأبو عمرو بن العلاء ومن أَخَذَ أَخْذَه يَرُدُّون المنادى إلى أصله فينصبون وَيُنَوِّنون »(١).

ولله دَرُّ ابن مالك حيث ذكر أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم جاز بقاءُ الضمة على مذهب سيبويه وهو الأكثر، وجاز نصبه على مذهب يُونس وهو الأقيس، ثم عَقَّب قائلاً « وعندي أن بناء الضمة راجحٌ في العلم، والنصب راجح في النكرة المعيَّنة ؛ لأنَّ شبهها بالمضمر أضعف(٢)».

وخلاصة القول : أن المنادى المبني على الضمِّ (العلم والنكرة المقصودة) إذا اضْطُرّ الشاعر إلى تنوينه فإنه يجوز فيه وجهان، إبقاءُ الضمة مع التنوين، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وحجتهما أنَّه يُشبه المرفوع الممنوع من الصرف في غير النداء، فإنه لا يُغيره التنوين عن رفعه إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، فكذلك المنادى، ويجوز فيه أيضًا النصب مع التنوين، وهو مذهب أبي عمرو ويونس وجماعة من النحويين، وذلك لمضارعته للنكرة بالتنوين، فيُجرونه على أصله.

وكلا الرأيين له وجاهته وله ما يدعَمُه من السماع، يقول ابن عقيل في سياق حديثه عن المنادى المبني على الضم : « وإذا اضطر شاعرٌ إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم، وكان له نَصْبُه، وقد ورد السماعُ بهما »(٣). والله أعلم

حكم تابع المنادى إذا كان نسقًا مقترنًا بـ (أل)

تابع المنادى قد يكون نعتًا أو توكيدًا أو عطف بيان أو بدلاً أو معطوفًا عطف نسق، وفيما عدا البدل والمنسوق الخالي من (أل) يجوز في التابع وجهان : الرفعُ

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٩٦ .
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٦- ٣٩٧ .
(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ٣/ ٢٦٢ .

والنصبُ، نحو : يا زيدُ الفاضلُ والفاضِلَ، ويا زيدُ الحارثُ والحارثَ، فالرفع إتباعًا على لفظ المنادى، والنصب إتباعًا للمنادى على المحل ؛ لأنَّ محلَّ المنادى النصب دائمًا (١).

عبارة التصريح :

تعرض الشيخ خالد الأزهري لهذه المسألة حيث قال في سياق حديثه عن تابع المنادى : «.... والنوعُ الثاني ما كان مفردًا من نعتٍ أو بيانٍ أو توكيد أو كان معطوفًا مقرونًا بأل، فالنعت نحو : يا زيدُ الحسنُ بالرفع، والحسنَ بالنصب...، والمعطوف المقرون بأل كقولك : يا زيدُ والضحاكُ، وكما قال الله تعالى : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾(٢) قرأه السبعة(٣) بالنصب عطفًا على محلِّ الجبالِ، واختاره أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي ويونس والجرمي، وقُرِئ في غير السبعة بالرفع عطفًا على لفظ الجبال، واختاره الخليل وسيبويه والمازني»(٤).

هذا كلامه وأقول : إذا كان تابع المنادى معطوفًا منسوقًا مقترنًا بـ (أل) فإنه يجوز فيه وجهان، الرفع على اللفظ والنصب على المحلّ، نحو : يا زيدُ والحسنُ بالرفع، ويا زيدُ والحسنَ بالنصب، وقد ورد الوجهان في قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ بالنصب(٥) ».

وقرأه الأعرج وحده بالرفع إتباعًا للفظ المنادى (يا جبالُ)، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني (٦).

يقول سيبويه : « فأمَّا العربُ فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدُ والنضرُ، وقرأ

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ، صـ ٢٧٧ .
(٢) من الآية (١٠) من سورة سبأ .
(٣) انظر معاني القراءات للأزهري صـ ٣٩٠ ، والدر المصون ٩/ ١٥٩ .
(٤) التصريح ٤/ ٥٠- ٥١ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣ .
(٦) انظر الكتاب ٢/ ١٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠١ ، والارتشاف ٣/ ١٣٣ .

الأعرج : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ فرفع، ويقولون : يا عَمْرو والحارثُ، قال الخليل رحمه الله : وهو القياس »[1].

وفي توضيح مذهب الخليل وسيبويه وتوجيهه يقول الرضي : « والخليل في المعطوف يختار الرفع، وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرًا إلى المعنى ؛ لأنه منادى مستقل معنى، وإن لم يصح مباشرةُ حرف النداء له فالرفع أولى ؛ تنبيهًا على استقلاله معنى كما في : يا أيُّها الرجلُ »[2].

فالوجهان جائزان بالإجماع، إلا أن الخلاف واقع في اختيار أحدهما، فالخليل وسيبويه اختارا الرفع إتباعًا على اللفظ للعلة المذكورة وهي أنَّه في المعنى منادى مستقل، فالرفع مختار عندهما تنبيهًا على استقلاله معنى، أما أبو عمرو ويونس والمازني فالنصب هو المختار عندهم، وعلَّلوا ذلك بأنَّ المعطوف فيه (أل) وما كان فيه (أل) لا يجوز أن يَلِي حَرْفَ النداءِ، فلم يُجْعل لفظُه كلفظ ما وليه، بالإضافة إلى إجماع [3] القراء ما عدا الأعرج على النصب في قوله تعالى : ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ وعلى الرغم من أن حُجَّة أبي عمرو ويونس ومن معهما سائغة ومقبولة، إلَّا أن الراجح من وجهة نظري هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وتبعهما عليه ابن مالك حيث قال : ورفع يُنتقى ؛ لأنَّ مراعاة اللفظ مطلوبة، بل هي أولى لمشاكلة الحركة ؛ ولأن أكثر كلام العرب على هذا النحو كما حكى سيبويه[4]، فكان اختيار الرفع أقيس، وإن كان النصب جائزًا إلَّا أنَّه مرجوحٌ هنا، والله أعلم

(١) الكتاب ٢/ ١٨٦- ١٨٧ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٣٦٥ .
(٣) انظر توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ١٠٧٥ .
(٤) انظر الكتاب ٢/ ١٨٧ .

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده سبحانه على توفيقه لي في إنهاء هذا البحث، ويطيب لي الآن أن أذكر أهم نتائج البحث وهي :

- يُعَدُّ الإمام يونس بن حبيب أحد الأعلام الذين أسسوا المذهب البصري، وتركوا بصمة واضحة في مسائل النحو واللغة.
- امتد تأثير يونس بن حبيب في المدرسة البصرية، وتعدى تأثيره إلى المدرسة الكوفية، حيث تتلمذ على يديه بعض أعلامها، بل رؤوس أعلامها كالكسائي والفراء(١).
- كان ليونس بن حبيب آراؤه المتفردة بين نحاة عصره، حتى قال عنه بعض من ترجموا له : « وله مذاهب خاصة في النحو منتشرة في كتبه »(٢)، ومن هذه الآراء : ما ذهب إليه من جواز إعمال (ما) الحجازية عمل (ليس) حتى وإن انتقض النفي (٣) بإلاَّ، ومنها أيضًا ما ذهب إليه من جواز رفع المستثنى في حال تقدمه على المستثنى منه (٤).
- يونس بن حبيب أحد العلماء الأفذاذ المحايدين الذين يدورون مع الحقِّ حيث كان، ولم يكن من المتعصبين للمدرسة البصرية ؛ لذا جاءت آراؤه موافقة في كثير من الأحيان لآراء أصحاب المدرسة الكوفية (٥)، حتى اعتبره بعضهم

---

(١) انظر البحث صـ ٩ .
(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة صـ ٦١ .
(٣) انظر البحث صـ ٢٣ .
(٤) انظر البحث صـ ٣٩ .
(٥) انظر البحث صـ ٣٨ .

المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية، وبعض آخر عَدَّه مؤسس المدرسة البغدادية [١].

- اعتمد يونس بن حبيب كثيرًا على السماع، وكان يضعه في الصدارة، لكنه مع ذلك لم يُغفل القياس، فكانت له أقيسة متعددة، وكان يقيس على الشاهد الواحد[٢].

- يُعَدُّ الإمام يونس بن حبيب أحد رافدين اعتمد عليهما سيبويه في كتابه، حيث نقل كثيرًا عن الخليل، كما نقل عن يونس، وكان يوازن بين رَأْيَيْهما، فأحيانًا يُرَجِّح مذهب الخليل[٣]، وأخرى يُرَجِّح مذهب يونس[٤].

وبعد... فتلك أهم النتائج التي تكشفت من خلال البحث في آراء يونس النحوية، فإن كنت قد أصبت فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فحسبي المحاولة والاجتهاد، ومن الله وحده الأجر والسداد،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) انظر يونس البصري حياته وآثاره صـ ٣٢٨ .
(٢) انظر البحث صـ ٢٦، ٢٩ ، ٣٨ .
(٣) انظر البحث صـ ٦٧ ، ٧١ .
(٤) انظر البحص صـ ٤٢ ، ٤٦ ، ٦٣ .

أهم المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بمعرفة القراءات الأربع عشر/ الدمياطي/ دار الندوة / بيروت / بدون.
- أخبار النحويين البصريين / السيرافي / تح/ طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي/ عيسى البابي الحلبي / ط أولى / ١٣٧٤هـ.
- الإرشاد إلى علم الإعراب/ الكيشي/ تح/ عبد الله الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري / منشورات جامعة أم القرى/ ط أولى / ١٤١٠هـ.
- الأصول في النحو / ابن السَّراج / تح/ عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / بيروت/ ط ثالثة / ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الأعلام / خير الدين الزركلي/ دار العلم للملايين / بيروت / ط الخامسة/ بدون.
- الاقتراح في علم أصول النحو/ السيوطي تح/ أحمد قاسم / ط أولى / بدون.
- الأمالي / ابن الشجري / دار المعرفة / بيروت / بدون.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة / القفطي/ تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الكتب المصرية ٣٦٩هـ.
- الإنصاف في حَلّ مسائل الخلاف/ الأنباري/ تح / محمد محي الدين عبدالحميد/ دار الجيل بيروت / ط خامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام/ تح/ محمد محي الدين عبد الحميد / دار الجيل بيروت/ ط أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الإيضاح في علل النحو/ الزجاجي/ تح/ مازن المبارك/ دار النفائس/ ط سادسة / ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي/ دار الفكر العربي/ بيروت/ ط رابعة / ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / السيوطي/ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار الفكر/ ط ثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- التصريح بمضمون التوضيح/ خالد الأزهري/ تح/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم/ مطبعة الزهراء للإعلام العربي/ ط أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ تح/ عبد الرحمن سليمان / مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة/ طبعة ثانية/ بدون.

- التوطئة / أبو علي الشلوبين/ تح/ يوسف أحمد المطوَّع/ دار التراث العربي/ القاهرة / ١٩٧٣م.
- التيسير في القراءات السبع/ الداني/ تح / أوتويرتزل / دار الكتب العلمية / بيروت/ ط أولى / ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الجنى الداني في شرح حروف المعاني/ المرادي/ تح / فخر الدين قباوة / دار الأمانة الجديدة / بيروت / ط ثالثة ١٩٨٣م.
- الخصائص/ ابن جني/ تح/ محمد علي النجار/ الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط ثالثة / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ السمين الحلبي/ تح/ أحمد محمد الخراط/ دار القلم/ دمشق / ط ثانية / بدون.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ المالقي / تح/ أحمد الخراط / مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق / ١٣٩٥هـ.
- سر صناعة الإعراب/ ابن جني / تح/ حسن هنداوي / دار القلم / دمشق/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه / بدون.
- شرح ابن عقيل على الألفية / تح/ محمد محي الدين عبد الحميد/ دار التراث / ط ثانية / ١٩٨٠م.
- شرح ابن الناظم على الألفية / تح/ عبد الحميد السيد ومحمد عبد الحميد / دار الجيل / بيروت / بدون.
- شرح التسهيل/ ابن مالك / تح / عبد الحميد السيد ومحمد بدوي المختون / دار هجر للطباعة / ط أولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي/ ابن عصفور/ تح / صاحب أبو جناح / مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل/ بغداد ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح الكافية للرضي/ تح / يوسف عمر/ مطبوعات جامعة قاريونس/ ليبيا / ط أولى / ١٩٨٨م.
- شرح اللمحة البدرية/ ابن هشام/ تح / هادي نهر / مطبعة الجامعة المستنصرية/ بغداد / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- شرح المفصل/ ابن يعيش / عالم الكتب / بيروت / بدون.
- صحيح مسلم بشرح النووي / الإمام مسلم / تح / محمد فؤاد عبد الباقي / نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية بالرياض / ط أولى / **١٤٠٠**هـ.
- طبقات النحويين واللغويين / الزبيدي / تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / دار المعارف / القاهرة / **١٩٧٣**م.
- غاية النهاية في طبقات القراء/ ابن الجزري/ تح/ براجشتراسر/ ط ثانية / **١٩٨٢**م / دار الكتب العلمية / بيروت.
- الكامل / أبو العباس المبرد/ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم / دار نهضة مصر للطباعة والنشر/ بدون.
- الكتاب/ سيبويه / تح / عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط ثالثة **١٤٠٨**هـ - **١٩٨٨**م.
- الكشاف / الزمخشري/ تح / محمد عبد السلام شاهين/ دار الكتب العلمية / بيروت / ط أولى **١٤١٥**هـ - **١٩٩٥**م.
- الكناش في فنّي النحو والصرف/ أبو الفداء الأيوبي/ تح / رياض الحوَّام / المكتبة العصرية / بيروت.
- مجالس العلماء/ الزجاجي/ تح / عبد السلام هارون/ الكويت / بدون.
- المحتسب / ابن جني / تح / علي النجدي وآخرين / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية / ط أولى **١٣٨٦**هـ - **١٩٩٤**م.
- مراتب النحويين / أبو الطيب اللغوي / تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / ط / نهضة مصر / بدون.
- المسائل الشيرازيات / أبو علي الفارسي/ تح / حسن هنداوي/ دار كنوز إشبيلية / الرياض / ط أولى **٢٠٠٤**م.
- معاني القرآن / الفراء / تح/ محمد الطيب وآخرين / دار السلام للطباعة والنشر/ ط أولى **١٤٣٤**هـ - **٢٠١٣**م.
- معجم المؤلفين / عمر رضا كحّالة / مطبعة الترقي/ دمشق/ **١٣٧٦**هـ- **١٩٥٧**م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ابن هشام/ تح / محمد محي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية / صيدا / بيروت / **١٩٨٧**م.
- المقتضب / المبرد/ تح / محمد عبد الخالق عضيمة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

/ القاهرة / ط أولى **١٣٩٩**هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / أبو حيان / تح / على محمد فاخر وآخرين/ دار الطباعة المحمدية / القاهرة / ط أولى **١٤٣٥**هـ - **٢٠١٤**م.
- نتائج الفكر / السهيلي/ تح / محمد إبراهيم البنا/ دار الرياض للنشر والتوزيع / ط أولى / **١٩٨٤**م.
- النجوم الزاهرة / ابن تغري بردي / المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة / ط ثامنة / بدون.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / ابن الأنباري/ تح / محمد أبو الفضل إبراهيم / مطبعة المدني / **١٣٨٦**هـ.
- هدية العارفين / إسماعيل باشا البغدادي / المطبعة البهية / استنابول / **١٩٥٥**م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع / السيوطي/ دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت / بدون.
- الوافي بالوفيات / الصفدي / عناية يوسف فان أسى / **١٣٩٣**هـ/ **١٩٧٣**م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / ابن خلِّكان / تح/ إحسان عباس / دار صادر / بيروت / **١٣٩٨**هـ.
- يونس البصري حياته وآثاره / أحمد مكي الأنصاري / دار المعارف / ط أولى / **١٣٩٣**هـ - **١٩٧٣**م.